مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦٣٥

الاثنين، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بلنغا – إيبوتو .... (الكاميرون)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد كاريف
أيرلندا .... السيد كور
بلغاريا .... السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية .... السيد وهبة
سنغافورة .... السيدة لي
الصين .... السيد جانغ يشان
غينيا .... السيد تراوري
فرنسا .... السيد لفيت
كولومبيا .... السيد بالدیبیسو
المكسيك .... السيد أغيلار سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك
موريشيوس .... السيدة نابول
النرويج .... السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد روزنبلات

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2002/1154)

02-66303 (A)
0266303

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2002/1154)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وجامايكا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والدانمرك وشيلي والفلبين وفنزويلا وفيجي وكندا وليختنشتاين ومصر والمغرب وناميبيا والنمسا ونيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد داوث (استراليا) والسيد هدايات (إندونيسيا) والسيد أكرم (باكستان) والسيد تشودري (بنغلاديش) والسيد نيل (جامايكا) والسيد صن (جمهورية كوريا) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيدة لوي (الدانمرك) والسيد فالديس (شيلي) والسيد يوشنكو (الفلبين) والسيدة بوليدو سانتانا (فنزويلا) والسيد نايدو (فيجي) والسيد هاينبكر (كندا) والسيد فيناوزر (ليختنشتاين) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد بنونه (المغرب) والسيد أندجابا (ناميبيا) والسيد فانزلتر (النمسا) والسيد ماكاي (نيوزيلندا) والسيدة سايغا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة كارولين هنان، القائمة بأعمال مكتب المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة كارولين هنان إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء الوثيقة S/2002/1154، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن.

وأرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بأن أشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة عن المرأة والسلام والأمن.

قبل عامين، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو خطوة تشكل معلما في الارتقاء بالوعي بشأن آثار الصراعات المسلحة على النساء والفتيات والدور الجوهري الذي تضطلع به المرأة في حل الصراع وبناء السلام.

ومنذ ذلك الوقت، استمر مجلس الأمن في إيلاء الاهتمام الشديد إلى هذا الجانب الرئيسي من السلم والأمن الدوليين، وقد استخدم صيغة آريا لكي يستمع مباشرة من النساء اللاتي يعشن في بلدان متورطة في الصراع. وأثناء بعثات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية كوسوفو وسيراليون، اجتمع أعضاء المجلس مع جماعات وشبكات المرأة وأجرى المجلس في تموز/يوليه الماضي مناقشة مفتوحة أخرى عن هذه القضية.

وقد دفع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منظومة الأمم المتحدة أيضا إلى النظر بصورة أكثر انتقادا في أعمالنا وفي طرق تناولنا للمنظور الجنساني، ليس في مجالات صنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام فحسب، بل أيضا في الأنشطة الإنسانية وأنشطة نزع السلاح وإعادة التعمير.

والأهم أن المرأة على مستوى القاعدة في مختلف أنحاء العالم وجدت في القرار أداة فعالة لاسترعاء المزيد من الانتباه إلى احتياجاتها وأولوياتها ولدعم جهودها الرامية إلى الإسهام في عمليات السلام.

وتقريري عن المرأة والسلام والأمن، الذي يدعو القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى إصداره معروض الآن على المجلس. وهو يستند إلى الدراسة الأوسع نطاقا الموزعة على المجلس في تاريخ سابق من هذا الأسبوع. وأرجو أن يقرأه الأعضاء بتمعن وأن يحافظوا على الزخم الذي تولد. وتحقيقا لهذا الهدف، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى بضع قضايا.

ورغم أن تجارب النساء والفتيات في الصراعات المسلحة تشبه تجارب الرجال والفتيان، إلا أن هناك فوارق هامة على ما يؤكده التقرير. فالتباينات الموجودة بين النساء والرجال ونماذج التمييز ضد النساء والفتيات تؤدي إلى زيادة تفاقم حالتهن في الصراعات المسلحة.

وتصبح النساء والفتيات معرضات بصفة خاصة للعنف الجنسي والاستغلال الجنسي. وتشكل النساء والأطفال أغلبية اللاجئين والمشردين داخليا في العالم. وحتى في مخيمات اللاجئين، التي يجب أن تكون ملاذا آمنا، قد يستمر ضعف النساء والفتيات، وخاصة مع انتشار الأسلحة الصغيرة. وقد تجبر بعض النساء على الانضمام إلى مخيمات القوات المسلحة للقيام بالخدمات المترلية أو ليكن إماء للجنس.

ولكن إذا كانت المرأة تعاني من تأثير الصراعات على نحو متباين، ففي يدها أيضا مفتاح حل الصراع. وتقدم الجماعات والشبكات النسائية على مستوى القاعدة أمثلة عديدة على الاستراتيجيات المبتكرة والنهج المرنة التي يتطلبها المنع الفعال لنشوب الصراعات. وهي تعمل بدأب وبشجاعة على حفظ النظام الاجتماعي وسط الفوضى، وعلى التشجيع على المصالحة من خلال عمليات غير رسمية تتلقى دعما ضئيلا جدا. ومع ذلك، ومع بعض الاستثناءات، لا تشارك المرأة في مفاوضات السلام الرسمية.

ويدعو التقرير إلى زيادة تمثيل المرأة في مفاوضات السلام الرسمية، وإلى إدخال المنظور الجنساني في أنشطة اتقاء الصراعات وفي الولايات المتعلقة بعمليات بناء السلام وحفظ السلام، بما في ذلك الولايات التي بدأها هذا المجلس. كما يؤكد على الحاجة إلى زيادة تعيين النساء على أعلى مستويات اتخاذ القرار، بما في ذلك مستوى الممثلين الخاصين، ونواب الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين.

ويوضح التقرير كذلك الثغرات الخطيرة الموجودة في مجال خدمات الحماية القانونية المتاحة للنساء. ومن المؤكد أنه تحققت أوجه تقدم في الاعتراف بحقوق المرأة. ويستجيب الإطار القانوني بصورة متزايدة لتجارب النساء والفتيات في حالات الصراع، لا سيما في حالات العنف الجنسي، كما شهدنا في العمل الهام الذي تضطلع به المحاكم الجنائية الدولية. إلا أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به، خصوصا لتحسين الوقاية ومكافحة الإفلات من العقاب.

ويوصي التقرير باتخاذ أقوى رد ممكن في حالات الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات، ومن ضمنها حالات الدعارة والاتجار بالنساء، التي يمكن أن تحدث في سياق عمليات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية وغير ذلك من عمليات التدخل الدولية. وعلى الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، وخصوصا الدول المساهمة بقوات، أن تبذل قصارى جهدها لتكفل جعل الوجود الدولي يوفِّر الحماية والأمن لكل الناس - نساء ورجالا، وفتيات وفتيانا - ولا يزيد من تفاقم حالات اللامساواة، أو يؤدي إلى زيادة العنف ضد النساء والفتيات. وعلى الأمم المتحدة ألا تسمح - وهي لن تسمح - لأي موظف لديها، سواء كان من المدنيين أو العسكريين أو العاملين في المجال الإنساني - بأن يمارس اعتداء جنسيا أو أي انتهاك آخر.

وقد اتخذت خطوتان هامتان في هذا الاتجاه، إحداهما التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات الإشراف الداخلي في الادعاءات الخاصة بحدوث اعتداءات جنسية في غرب أفريقيا، وقد أعلنت نتائج ذلك التحقيق في أوائل الأسبوع الحالي، والثانية هي العمل الذي تقوم به فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسي في الأزمات الإنسانية.

ومنذ أن نشأت الادعاءات التي أدت إلى صدور أول تقرير لمكتب خدمات الإشراف الداخلي، صممت الأمم المتحدة على أن تتصرف بشكل حازم وسريع ليس في غرب أفريقيا فحسب، بل على نطاق عالمي أيضا. ويجري الآن وضع أنظمة محسَّنة تحدد طرق اللجوء إلى المكتب، والتحقيق في الادعاءات، واتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة. ويجري تعزيز آليات الحماية لأولئك الذين يعتمدون على المعونات الدولية كما يجري اعتماد معايير سلوكية صارمة من المتوقع أن يلتزم بها جميع موظفي الأمم المتحدة وشركاؤنا في مجتمع المنظمات غير الحكومية. وأرحب بتلك الخطوات وأؤكد من جديد التزامي بالعمل الوثيق مع كل المعنيين كيما نضمن اتخاذ إجراءات كاملة وسريعة حيثما كان ذلك ضروريا.

وأخيرا، يشدد التقرير على الحاجة إلى بناء القدرات بشكل شامل.

وإذا ما أريد للمرأة أن تضطلع بدورها على نحو كامل في التفاوض حول اتفاقات السلام، والتوسط في حل النزاعات وإقامة حكومات جديدة، وإعادة بناء الهياكل الأساسية القضائية والمدنية وغير ذلك من الأنشطة الأخرى العديدة التي تدعم السلام، فيتعين على العالم أن يوفِّر الاستثمار اللازم لبناء مهاراتها بغية تمكينها من أداء ذلك

الـدور. وسـيحتاج الأمـر إلى توفـر الإرادة السياسـية وجمـع الكثير من الأموال.

وبالإضافة إلى الدراسة التي أعددتها والتقريـر الـذي قدمته في هذا الخصوص، يتوفر لكم أيضا التقييم الذي أعده خبراء مستقلون بتفويض من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. لقد قامت إليزابيث ريهن وإيلين جونسون سيرليف بزيارة العديد من مناطق الصراع في العالم وتحدثتا مع النساء والفتيات اللاتـي تعرضن للآثار المدمرة للصراعات. وتتيح تحليلاتهمـا ورؤيتاهمـا النافذتـان وتوصياتهمـا مـادة إضافيـة للتفكير لهذا المجلس ولعموم الأعضاء، ولمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

و لم يعد بوسع العالم أن يتغاضى أكثر من ذلك عن الاعتداءات التي تتعرض لها النساء والفتيات في الصراعـات المسلحة وفي أعقابها. أو أن يهمل الإسهامات التي يمكن أن تقدمها المرأة في البحث عن السلام. لقد حان الوقت كيما تعطي المرأة صوتها في عمليات بناء السلام وصنـع السـلام الرسمية، وهو أمر تستحقه عن جدارة. ولن يتحقق السلام والأمن المستدامان بدون المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة. وكما أن عملكم هذا يمكن أن يعزز المساواة بين الجنسين، فإن التكافؤ الجنساني يمكن أيضا أن يزيد من فرص النجاح لعملهم.

السيد وهبـة (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، نود قبل كل شيء أن نعبِّر عن تقديرنا لكم على الجهود التي بذلتموها لعقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس بغية التداول في مسألة المرأة والأمن والسلام، التي تحتل مكانا هاما على جدول أعمال المجتمع الدولي.

واسمحوا لنا، سيدي الرئيس، أن نعبِّـر أيضـا عـن ترحيبنا بالسيد كوفـي عنان، الأمين العام، بعد عودته مـن جولته، وشكرنا لـه على بيانـه الـذي تفضل بـه قبل قليل، وعلى تقريره المعروض علينا الذي نعتبره تقريرا رائعا.

إن انعقـاد مجلس الأمـن في الذكـرى السـنوية الثانيـة لصدور قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمـن لدليل على هذا الاهتمام المتزايد للمجلس بقضية هامة جدا، وهـي دور المـرأة في السـلام والأمـن وفي المرحلـة الـتي تلـي تسوية الصراعات.

وفي هذا الصدد، نتوجه بالشكر إلى بعثة سنغافورة على عقد اجتماع بصيغة آريـا، وهي الصيغة التي أشار إليها الأمين العام قبل قليل، هذا الاجتماع لبحث موضوع المرأة والسلام والأمن والذي عقد قبل بضعة أيام.

أثناء الصراعـات المسلحة يتأثـر كـل مـن الرجـال والنساء والأطفال بشكل كارثـي على السواء. إلا أن التأثير يكون بالفعل أقـوى على النسـاء والأطفـال لأنهـم العنصـر الأضعـف والأكـثر هشاشـية. وتتحمـل المـرأة أثنـاء هـذه الصراعات مسؤوليات عديدة منها رعاية الأسـرة والدفـاع عنها في ظل ظروف صعبة للغاية لأسباب غنية عن التعريف. إن وجود المرأة في قلب الصراع وتأثرها بـه وتأثيرها المباشر في التخفيف من أثره يعـزز مـن قدرتها علـى القيـام بـدور أساسي في حـالات تسـوية الصـراع والمفاوضـات الـتي تتـم وصولا إلى الاتفاقات المعقودة، انطلاقا من واقع قربهـا مـن الجماهـير وعامـة الشـعب، ومعرفتـها الحقيقيـة لاحتياجـاتهم ومطالبهم.

كمـا أن زيـادة مسـاهمة المـرأة في عمليـات حفـظ السلام وبناء السلام أمر ضروري وله أهمية كبيرة، وفق قرار مجلس الأمـن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقـد لمسـنا أهميـة ذلـك في المجالات البارزة المذكـورة في تقريـر الأمـين العـام الـوارد في الوثيقة S/2002/1154، وفي كلمته قبل قليل.

لقد اطلع وفدي على تقرير الأمين العام الذي يتضمن دراسة شاملة عن تأثير التراعات المسلحة على المرأة، وعن دورها في بناء السلام. وفيما يخص التوصيات التي تقدم بها لأمين العام نرى أنها تشكل أساسا جيدا يمكن البناء عليه لتعزيز الخطوات الإيجابية التي تحققت لغاية الآن ولتدارك النواقص القائمة. كما أن ملاحظات الأمين العام تعكس الواقع ولذلك يجب علينا بذل المزيد من الجهود للتعامل معها. وفي هذا السياق نؤكد على ما انبثق عن كافة المؤتمرات المعقودة في إطار الأمم المتحدة بشأن المرأة وآخرها الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ حول "المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" لكونها تشكل محطات هامة في تاريخ مسيرة تعزيز مكانة المرأة في المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي ودورها في كافة مجالات الحياة ومنها موضوع حديثنا اليوم.

إن فقرات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي تنص على أن النساء والأطفال يشكلون الأغلبية العظمى من المتأثرين سلبيا بالصراع المسلح لكونهم هدفا سهلا هي بالفعل على حق. وفي هذا الصدد لا يمكنني إلا أن أشير إلى النساء العربيات والأطفال في الأراضي العربية المحتلة الذين يشكلون هدفا سهلا جدا لقوات الاحتلال الإسرائيلي. ولا نبالغ إذا قلنا إن النصف أو أكثر من ضحايا الآلة العسكرية هم من النساء والأطفال. وفي زمن الصراع والاحتلال تحرم المرأة من ممارسة حقها في المشاركة في صنع القرار السياسي المتصل بالسلم والأمن، إذا لم تكن قد حرمت حتى من مترلها ومأواها. وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ فيما يتعلق بالمدنيين وعلى الأخص النساء والأطفال من قبل سلطات الاحتلال، ووقف ما تمارسه هذه السلطات بشكل يومي من انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المواطنين العرب بشكل عام وضد ا المرأة العربية في الأراضي المحتلة بشكل خاص.

إن المرأة في الجمهورية العربية السورية تحظى بكل اهتمام وبالاهتمام الكبير والأكبر ويتجلى ذلك في الإنجازات التي تحققت على صعيد النهوض بالمرأة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من مساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات، ووفق الدستور.

السيد روزنبلات (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نحن نرحب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن. فلقد انقضى قرابة عامين على صدور قرار مجلس الأمن الهام ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويسرنا أن المجلس لا يزال يركز على تتبع تنفيذه.

ونرحب باكتمال تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2002/1154)، الذي يتضمن تحليلا متأنيا للتحديات التي تواجه النساء والفتيات خلال الصراعات المسلحة، ويقدم عددا من التوصيات بالطرق التي يمكن للمجتمع الدولي بها أن يساعد في مواجهتها. ونشكر الأمين العام على عرضه هذا التقرير علينا شخصيا وتبادله معنا أهدافه بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وهذا التقرير، والدراسة التي استمد منها، يوفران البَينة الموثقة على أن المرأة هي الضحية وهي أيضا العنصر الفاعل والتي لا يمكن تجاهلها في القرن الحادي والعشرين. كما نشكر كارولين هنان، مديرة شعبة النهوض بالمرأة، التي أعدت هذا التقرير، ونثني على نولين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، حيث سيصدر تقريرها الموازي في الأيام القليلة القادمة.

ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أحرزت الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقدما كبيرا في سبيل تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة في

زمن الصراع. وسلم المجلس بمبادرات السلام غير الرسمية المقدمة من جماعات وشبكات المرأة، وأقرها. وإضافة إلى ذلك، يأتي إنشاء إدارة عمليات حفظ السلام لوحدات شؤون الجنسين ووظائف لمستشارين في شؤون الجنسين بالبعثات، ومنها بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ليحقق نجاحا واقعيا في حياة النساء والفتيات المتضررات من الصراعات المسلحة. كما نشيد بجهود إدارة عمليات حفظ السلام، والبلدان المساهمة بقوات، وبجهود أعضاء المجلس، في سبيل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

غير أنه يبقى أمامنا عمل كبير. وأنا أعرف أننا متفقون على أن التقارير والمناقشات عن وضع النساء والفتيات في الصراع المسلح إنما هي مجرد بداية. ولكن التقارير توفر البيانات الداعمة التي يمكن أن يستخدمها الأمين العام والمجلس والأمانة العامة والدول الأعضاء المساهمة في عمليات حفظ السلام، في إدراج منظور جنساني في كل جهود بناء السلام وحفظ السلام وصنع السلام. ويمكن لهذه التقارير أن تساعدنا في تحديد أفضل الطرق لتحقيق الأهداف في مجالات ثلاثة محددة: هي تحسين معيشة النساء والفتيات ضحايا الصراعات المسلحة؛ وكفالة أحقية النساء والفتيات اللائي تم تجنيدهن في تلقي المساعدة نفسها التي يتلقاها الرجال؛ وأخيرا، إشراك النساء بشكل متزايد بوصفهن عناصر فاعلة على المستوى الشعبي، في بعثات حفظ السلام وفي التخطيط واتخاذ القرارات في مقر الأمم المتحدة.

وتؤيد حكومتي توصية الأمين العام الواردة في التقرير بتقسيم البيانات التي تجمع في البحوث والتقييمات والتقديرات لعمليات السلام، حسب الجنس والعمر، وأن توفر بيانات محددة عن أوضاع النساء والفتيات. وتفيد تلك البيانات في التخطيط والعمليات في المستقبل. ولكن ينبغي ألا نغفل الثروة من البيانات المتاحة لنا بالفعل، والتي ستمكننا من البدء الآن بعملية الإدماج.

ونرجو أن تتاح لنا الفرصة في وقت لاحق لإجراء مناقشة متعمقة للقضايا المثارة في التقرير، والبدء ببحث سبل تحديد أولويات العمل بشأن التوصيات المختلفة. وعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة مهتمة بسماع آراء إدارة عمليات حفظ السلام بشأن تقدمها في عملية إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وبشأن التحديات التي تواجهها في تعزيز الزيادة في التنوع الجنساني بين موظفي عمليات حفظ السلام.

ونحن نؤيد بحماس زيادة التنوع الجنساني في عمليات حفظ السلام، وتعيين المزيد من النساء في مناصب الممثل الخاص للأمين العام والمبعوث الخاص للأمين العام، وقد قدمنا إلى الأمين العام أسماء النساء المؤهلات تحقيقا لهذا الغرض.

وأخيرا، أود أن أنوه إلى أن وفدي كعادته لديه أسئلة فيما يتصل بالآثار المالية في الميزانية لبعض التقارير والتوصيات وسنثيرها في الفرصة المناسبة. وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة التي جاءت في أوانها، ونتطلع إلى مناقشة أخرى حول تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في المستقبل.

السيد أغيلار زنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي الإعراب عن امتنانه لحضور الأمين العام هذه الجلسة. ونقدِّر حقيقة أن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن يُعرض على المجلس في وجوده هنا. هذا التقرير الذي هو أساس عملنا اليوم هو بلا شك الموضوع الذي سيتعين على مجلس الأمن العمل بشأنه بغية الوفاء بأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كذلك نود أن نوجه الشكر للمستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية

والنهوض بالمرأة، أنغيلا كنج، لإشرافها على إعداد هذه الدراسة ولموظفيها ولجميع الخبراء والهيئات التي أسهمت في إعداد الوثيقة، بما في ذلك المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي شاركت كمراقبين في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وهاتان الوثيقتان، جنبا إلى جنب مع الدراسة التي أعدها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - الذي سيُنشر قريبا والذي تم الإعلان عن توصيته - ستكونان مرشدا لنا في تحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يعتبر، كما أشار الأمين العام، قرارا تاريخيا.

هذا البحث يتيح لنا صورة كاملة ومفصلة عن الوقع المادي والنفسي القوي للصراعات على حياة النساء والفتيات. وينبغي لنا جميعا أن نعتبر هذا الأمر أمرا لا يمكن السكوت عليه. كما تتكلم الوثيقتان عن دور تعزيز وبناء السلام وعن أهمية إدماج المنظور الجنساني بشكل منتظم في عمليات حفظ السلام.

وفي الوقت ذاته، يعرض التقريران عددا من التدابير المحددة لتعزيز تحقيق أهداف وتوصيات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والإسراع بها. ويرى وفدي أنه من الأهمية بمكان أن يأخذ أعضاء الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني توصيات الأمين العام بعين الاعتبار، يتعين علينا أن نعتنقها ونبدأ في تنفيذها بأسرع ما يمكن. وتوصيات الخبراء المستقلين التي تتفق مع توصيات الأمين العام أو تكملها أدوات قيِّمة أيضا ستمكّننا من تحقيق هذه الأهداف.

ومتى بدأنا في وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ سيكون من الضروري القيام بمتابعة مفصلة منتظمة ومتكررة للتقدم المحرز في الوفاء بأهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ووفدي يؤيد توصيات الأمين العام وهو على استعداد تام للقيام بدور نشط في العمل والمتابعة حتى يمكن للأهداف الواردة في القرار أن تصبح عنصرا أساسيا في كل أعمال الأمم المتحدة لصالح السلم والأمن.

وأود إلقاء الضوء على بعض الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام والتي لفتت انتباه وفدي بصفة خاصة، وبعضها يتفق مع ما قلناه في جلسة مجلس الأمن بشأن هذا البند في شهر تموز/يوليه.

ويؤكد التقرير ما سبق ذكره في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أن معاناة النساء والفتيات من آثار الصراع المسلح تختلف عن معاناة الرجال والفتيان، وبوجه عام أن السكان المدنيين يتضررون من الصراعات الحالية على نحو أشد من عصور سابقة. إذ أن النساء والفتيات يقعن ضحية لجميع أشكال العنف، وعلى وجه الخصوص العنف والاستغلال الجنسيين. ووفقا لما يشير التقرير، أن الكثير من هذه الاعتداءات تحظى بمساندة القيادة العليا للقوات المتحاربة والجيوش النظامية. ومرجع ذلك أن النساء في معظم الحروب المعاصرة اكتسبت في واقع الأمر دلالات رمزية كأهداف عسكرية. لذلك يؤيد وفدي توصية الأمين العام بأن اتفاقات السلام التي يتم التوصل إليها تحت رعاية الأمم المتحدة ينبغي أن تستبعد أي احتمال للعفو عن مرتكبي جميع جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بما فيها الجرائم التي ترتكب بسبب نوع الجنس.

وفضلا عن إبراز الضعف الخاص للمرأة، يشير التقرير إلى أن المرأة قد تلعب أيضا دورا نشطا في الصراع وفي بعض الأحيان تكون مسؤولة عن أعمال عنف ضد مدنيين آخرين. وفي أغلب الحالات تتعرض المرأة للرفض من جانب مجتمعات المنشأ المحلية إذا كانت قد اختلطت بمحاربين سابقين بغض النظر عما إذا كان هذا الاختلاط باختيارها أو فُرض عليها.

ولذلك ينبغي شمول النساء والفتيات في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الحياة المدنية. وينبغي التأكيد بصفة خاصة على إعادة الإدماج. ومن المهم أن تتضمن هذه البرامج تدابير لمنع العنف داخل العائلة وخاصة عائلات المحاربين السابقين، نظرا لوجود اتجاه واضح لارتكاب العنف أو حتى زيادته في فترات ما بعد انتهاء الصراع المسلح. وانتشار الأسلحة الصغيرة يعد أحد العناصر التي تزيد خطر العنف العائلي والعنف ضد المرأة في فترة ما بعد انتهاء الصراع. ولهذا السبب غالبا ما تشترك النساء والفتيات اشتراكا نشطا في برامج تجميع الأسلحة.

ويبرز التقرير أيضا الدور الإيجابي الذي تلعبه المرأة في تعزيز السلام. إن استبعاد المرأة من عمليات السلام الرسمية والأسباب التي تساق في ذلك الصدد هي أمور ينبغي تغييرها. وأحد التوصيات الواردة في التقرير لتصحيح هذه الحالة تتضمن تحديدا مسؤولية الأمم المتحدة، وبأن أي اتفاق سلام برعاية المنظمة ينبغي أن يتضمن بشكل منتظم وصريح المنظور الجنساني، من حيث الاعتراف بأثر الصراع المسلح على المرأة، ومن حيث دور المرأة في عمليات السلام واحتياجاتها الخاصة في مراحل ما بعد انتهاء الصراع. وهناك توصية أخرى وهي ضمان انخراط المرأة في مفاوضات اتفاقات السلام على المستويين الوطني والدولي. وفي ذلك الصدد، شدد أحد المشاركين في الاجتماع وفقا لصيغة آريا الذي تمت الإشارة إليه هنا، والمنعقد قبل أيام قليلة، على هذا الأمر تشديدا كبيرا. وذكر أنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تعزز المفاوضات بشأن أي اتفاق سلام لم تتضمن منذ البداية المشاركة الكاملة للمرأة. ويجب ألا تكون هذه المشاركة رمزية في طبيعتها. ومن الضروري للمرأة وللمنظمات النسائية أن تصبح قادرة على الاعتماد على الخدمات الاستشارية والتدريب لكي يكون لها تأثير حقيقي على نتائج المفاوضات.

وأحد العوامل الإيجابية هو، كما جاء في التقرير، حقيقة أن القانون الدولي والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية القائمة في مختلف هيئات الأمم المتحدة يقدمان إطارا قويا يمكن من خلاله الاهتمام بوجهات النظر الجنسانية في الصراعات المسلحة وعواقبها. والأمر ببساطة هو الاستفادة من هذه الأدوات، وتوسيع نطاق تأثيرها والربط بينها بصورة مستمرة ومنظمة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويتضمن التقرير توصيات محددة للغاية بشأن مرحلة إعادة البناء وإعادة التأهيل بعد الصراع. ومن ضمن جوانب أخرى، يظهر التقرير الحاجة إلى وضع استراتيجيات وخطط عمل واضحة بشأن إدماج المرأة في برامج إعادة البناء وإعادة التأهيل التي من شأنها أن تتضمن آليات رصد.

وأحد العوامل الرئيسية لتحقيق السلام المستدام والدائم هو ضمان أن ينطوي الاهتمام بوجهة النظر الجنسانية في إعادة البناء الاقتصادي، على تحليل وضع السياسة الاقتصادية من وجهة النظر الجنسانية ومشاركة أكبر للنساء في اتخاذ القرارات الاقتصادية وإدماج وجهة النظر الجنسانية في جميع عمليات دعم عملية وضع الميزانية الوطنية، بما يتماشى مع المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المنعقد في مونتيري.

ويود وفدي أن يقول إننا قد تكلمنا مسبقا عن تعزيز مشاركة النساء على جميع المستويات في جميع مجالات عمليات حفظ السلام وخاصة على مستوى اتخاذ القرارات. وبالمثل، فقد أعربنا عن تأييدنا لإنشاء مركز تنسيق للمساواة بين الجنسين في مقر الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد في إدارة عمليات حفظ السلام، وذلك مع إدخال متخصصين في المساواة بين الجنسين في بعثات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نرحب بالأهداف التي سيحددها الأمين العام لتعيين نساء ممثلات خاصات ومبعوثات خاصات له بهدف تحقيق الهدف الكلي البالغ نسبته ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

ولضمان الإدراك المتسق لمدى انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة والفتيات في الصراعات، يجب إدراك الاحتياجات المحددة للمرأة في الصراعات وما بعد الصراعات ويجب إيلاؤها الاهتمام الذي تستحقه. ويجب ضمان مستوى أفضل لمشاركة المرأة في بناء السلام. وبغية تحقيق كل هذا، من الضروري للأمم المتحدة أن تظهر حُسن القيادة عن طريق الاعتماد المنظم للمنظور الجنساني في المنظمة ذاتها.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتقرير والدراسة النابعة عنه لها إمكانية بعث آمال جادة في المجتمع المدني، وعلى وجه التحديد فيما بين النساء اللاتي تأثرن بصورة مباشرة بالصراعات. ولقد رأينا مثالا واضحا لهذا في الاجتماع الذي انعقد وفقا لصيغة آريا الأسبوع الماضي حينما سألتنا السيدة أنجيلينا آتيام، رئيسة رابطة شمال أوغندا للآباء المهتمين كيف يمكن لقرار مجلس الأمن هذا والقرارات المترتبة عليه المساعدة في وضع حد للعنف الذي يقترفه ما يسمى بجيش الرب للمقاومة ضد المدنيين في تلك المنطقة، وهي أعمال أدت إلى اختطاف واختفاء ابنتها وآلاف من الصبيان والفتيات الآخرين. ويجب ألا نخيب تلك الآمال. فهي تشكل تحديا رئيسيا للأمم المتحدة ودولها الأعضاء، وهي سبب إضافي آخر للعمل المتسق صوب تحقيق الأهداف الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

السيد كور (ايرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة الهامة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على عرض تقريره (S/2002/1154) بنفسه بعد ظهر اليوم.

بعد قليل، سيدلي ممثل الدانمرك ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وبالطبع تؤيد أيرلندا تماما ذلك البيان.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) له بعدان: التأثير الكبير وغير المتجانس للصراعات المسلحة على النساء والفتيات، وأيضا كما ركز الأمين العام في ملاحظاته بعد ظهر اليوم، الدور الرئيسي الذي يمكن للمرأة بل ويجب عليها أن تؤديه في مركز الجهود المبذولة لحل الصراعات المسلحة. وكما ذكرت هنا الأمين العام المساعد أنجيلا كنغ في تموز/يوليه الماضي (انظر S/PV.4589) فإنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام والأمن الدائم من دون تمكين المرأة واشتراكها الكامل. وهذا حيوي لعمل الأمم المتحدة. وكما صرح الأمين العام أمام مجلس الأمن قبل اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحيث إن الأمم المتحدة أنشئت لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، فإن الميثاق يدعو أيضا إلى المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وواجبنا هو الارتقاء إلى مستوى هذين التحديين وإلا فإننا لن نفلح في تحقيق أي منهما. (انظر S/PV.4208، الصفحة ٣).

ويعتقد وفدي أن تقرير الأمين العام يوضح أن هذه المسألة واحدة من أهم المسائل التي تواجه المجتمع الدولي بأسره اليوم وأنها يجب أن تكون في مقدمة جدول أعمالنا. ونحن ممتنون أيضا للتوصيات الواردة في الدراسة التي نسقتها الأمين العام المساعد كنغ وأيضا للتوصيات المقدمة من الخبيرتين إيلين جونسون سيرليف و إليزابيث رين اللتين عهد إليهما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بإجراء الدراسة. وتشير التوصيات إلى المضي قدما.

وأود أيضا أن أضيف أن وفدي يوافق تماما على الملاحظات التي قدمها الأمين العام في تقريره بشأن سوء استخدام حقوق الإنسان للمرأة والفتيات، ويرحب بالتوصيات التي تقدم بها لحماية تلك الحقوق.

وهناك عدة قضايا رئيسية تتناولها مناقشتنا هنا اليوم: أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يقدم خطة عمل أولية اعترافا بالإسهامات الأساسية للمرأة في صون وتعزيز السلام

والأمن؛ وأننا قد قطعنا شوطا مؤسسيا طويلا على طريق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولكن ما زال أمامنا الكثير لكي ننجزه؛ وأن التقدم لا يعتمد على تنفيذ التغيير في نيويورك في مقر الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا في مناطق الصراعات وفي منع الصراعات وفي إعادة البناء بعد الصراعات في العالم؛ وأننا في تنفيذنا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نكون نعالج مسائل أساسية لا تتمثل في العدل والإنصاف فحسب، ولكن أيضا في السياسة العامة الفعالة إذا ما كان لنا أن نمنع الصراعات وأن تتم استعادة المجتمعات التي مزقتها الحروب؛ وأن هذه المسألة وكيفية تحقيق تقدم متين وسريع من ضمن أكبر التحديات التي تواجه اليوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

وإذ اتفق اتفاقا تاما مع توصيات الأمين العام، أود أن أوكد عددا من النقاط ذات الأهمية الخاصة لوفدي.

أولا، التحدي الرئيسي الذي أمامنا هو ضمان أن تكون التوصيات والمبادئ التوجيهية الواردة في تقرير الأمين العام منفذة باستمرار، وضمان أنه في أي مكان تنخرط فيه منظمة الأمم المتحدة بصنع سلام أو حفظ سلام أو بناء سلام، يجب أن يراعي المنظور الجنساني مراعاة تامة، باعتباره شيئا طبيعيا من جانب الإدارات المعنية بشكل مركزي.

ووفدي يعتقد أن هذا له أهمية مركزية، ونحن نرحب بالتوصية الواردة في التقرير بإدراج المهام الجنسانية بشكل صريح في كل بعثات حفظ السلام، وتضمين أحكام تتناول بشكل منتظم هذه المسألة في كل التقارير التي تقدم إلى مجلس الأمن.

ثانيا، من الأساسي ضمان أن تكون الموارد المالية والبشرية الضرورية متاحة لتنظيم المسائل الجنسانية، بما في ذلك تعيين مستشارين معنيين ووحدات معنية بالمسائل الجنسانية في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد وأنشطة بناء القدرات. والمستشارون المعنيون بالشؤون الجنسانية ينبغي تعيينهم في مناصبهم في بداية عمليات السلام، بما في ذلك في مراحل التخطيط، وينبغي أن يشغلوا وظائف كبيرة بشكل كاف ليكون لهم نفوذ على عمليات صنع القرار. ونحن نعترف بالتقدم الذي تحقق في تيمور الشرقية وكوسوفو والبوسنة والهرسك، وسيراليون نتيجة وجود مستشارين معنيين بالمسائل الجنسانية يعملون بدوام كامل.

ثالثا، يعتقد وفدي أن الزيادة في عدد المشاركات من النساء في المكونات العسكرية والمدنية والإنسانية، بما في ذلك على أعلى المستويات، سيكون لها أثر هام على فعالية كل بعثة . ونحن نلاحظ تعليقات الأمين العام في التقرير بشأن الخطوات المتخذة لزيادة عدد الموظفات في عمليات السلام. ونرحب بالالتزام الذي قدمه الأمين العام لتحقيق مساواة جنسانية أكبر في هذا المجال، بينما نعترف بالنقطة التي ذكرها بأنه يجب على الدول الأعضاء أن تكون نشيطة أيضا في هذا الشأن.

رابعا، من المهم بالمثل ضمان أن تتناول المسائل الجنسانية بشكل كامل في الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، حتى يضمن تعزيز المساواة وحقوق المرأة في مرحلة بناء السلام، وكذلك خلال العمليات الإنسانية وعملية إعادة البناء. ووفدي يلاحظ بارتياح توصية الأمين العام المتعلقة بأهمية المشاورات الوثيقة مع المجموعات والشبكات النسائية. ومن اتحاد نهر مانو إلى بوروندي، شهدنا دورا حاسما تقوم به الجماعات النسائية في حل الصراعات.

وكما قال الأمين العام من قبل، لمس مجلس الأمن بنفسه بشكل مباشر، في بعثاته إلى منطقة البحيرات الكبرى وفي أماكن أخرى خلال العام الماضي، قيمة هذا العمل. ومشاركة المرأة بالكامل في التفاوض على اتفاقات السلام أمر أساسي، كما هو الحال بالنسبة للاعتراف بالاحتياجات

الخاصة للنساء والفتيات في وضع وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وعلى المستوى الوطني، أيدت أيرلندا دائما بقوة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونحن نتوق إلى رؤيته ينفذ تنفيذا تاما مع تطويره. وأضيف أن من خبراتنا في عملية السلام في أيرلندا الشمالية، ندرك إدراكا تاما الإسهام الهائل الذي قامت به جماعات المجتمع المدني النسائية، الأمر الذي جعل الأمين العام يشير ذات مرة بأنه عمل لبناء الجسور وليس الحيطان.

ونعتقد أن المسائل المثارة في تقرير الأمين العام ذات أهمية قصوى. ووفقا لذلك، نؤمن بأنه ينبغي أن يكون هناك رصد وتقييم مستمران لما تقوم به مختلف أجزاء أسرة الأمم المتحدة، والخطوات التي يمكن أن تتخذ لتحسين المنظومة لضمان نهج متسق متماسك بشكل كامل.

لقد أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لكن لا يزال هناك شوط طويل يجب أن نقطعه. ونحن، في مجلس الأمن، ليس لدينا في طائفة مسائل الصراع وحفظ السلام المتنوعة، مهمة أكثر إلحاحا من تلك.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام، الذي لا يعد فحسب فرصة للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية للقرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، وهو قرار تاريخي، وإنما أيضا فرصة لنا لنناقش تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. وأود أن أضيف صوتي إلى أصوات الآخرين الذين شكروا الأمين العام لعرضه هذا التقرير الهام. وأود، بصورة شخصية، أن أثني عليه على إعداد هذا التقرير المفصل والشامل للغاية. كما أود أن أعرب عن التحية للسيدة أنجيلا كينغ، الأمينة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، ولفريقها كله، في إعداد التقرير، وإلى السيدة نولين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ستدلي رئاسة الاتحاد الأوروبي ببيان مفصل بعد قليل على لسان ممثل الدانمرك، وإن بلغاريا، باعتبارها بلدا منتسبا للاتحاد الأوروبي، تؤيد ذلك البيان.

إن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، والدراسة التي يقوم عليها، فريدان من نوعهما لأنهما يعطيان تقييما منتظما للأنشطة الجنسانية في سياق السلم والأمن. إنه يبرز كون النساء والفتيات ضعيفات بشكل غير مناسب في الصراعات المسلحة ويمثلن غالبية الضحايا، وأيضا غالبية اللاجئين والمشردين. وهن ضعيفات أمام كل أنواع المضايقات، والعنف الجنسي بوجه خاص. وفي الوقت نفسه، تتعرض النساء للتمييز بانتهاك حقوقهن الأساسية.

وفي ضوء حجم أثر الصراعات على النساء والفتيات، يجب على المجتمع الدولي أن يتناول هذه المسألة بسرعة. والتقرير يعطي تقييما شاملا للمصاعب التي ينبغي التصدي لها لضمان المساواة بين الجنسين في أمور السلم والأمن.

ويقدم التقرير توصيات محددة للعمل لتعزيز البرامج التي تركز على النهج الجنسانية. وتنفيذ هذه التوصيات أساسي لتحقيق التقدم في هذا المجال، ووفدي يؤيد تأييدا تاما النتائج والتوصيات الواردة في التقرير.

تدرك بلغاريا القيمة الخاصة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ودوره الخاص في تركيز الانتباه على الإسهام الهام الذي يمكن للنساء أن يقدمنه في تسوية الصراعات وفي صون وبناء السلام. وهذا القرار نموذج لتكامل الخطوات المناسبة ويعكس موافقة المجتمع الدولي على تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال السلم والأمن. ولهذا من المستصوب أن يتابع مجلس الأمن بشكل تام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذه، الذي لا يزال هناك شوط طويل لإتمامه.

لقد أحرز بعض التقدم في تنفيذ هذا القرار بتدابير محددة في مجال حفظ السلام، وعلى وجه الخصوص في تيمور الشرقية وكوسوفو والبوسنة والهرسك وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أننا يجب أن نعترف بأن التقدم الذي أحرز في هذا المجال يرجع في معظمه إلى وجود مستشارين معنيين بالمسائل الجنسانية ودور المرأة.

لقد أعلن الأمين العام عزمه الأكيد على تطبيق سياسة عدم التسامح المطلق عندما يتعلق الأمر بتورط أصحاب الخوذ الزرق في أعمال استغلال جنسي أو أعمال أخرى موجهة ضد النساء والفتيات. وبلغاريا ترحب بهذه المبادرة. لكن سجل هذا القرار ليس مرضيا بشكل كامل. فلا تزال النساء والأطفال يمثلون غالبية الضحايا المدنيين في الصراعات المسلحة. ومشكلة القضاء على كل أنواع العنف التي تحيق بالنساء ومكافحة الاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعودة اللاجئين والمشردين، وأيضا إشراك المرأة في الإدارة وفي الإصلاح الدستوري والانتخابي ، أهداف تتطلب إجراء فعالا.

وينبغي أن نلاحظ أيضا أن المعرفة المستحصلة والخبرة المكتسبة في هذا المجال لم تصبحا بعد جزءا لا يتجزأ من السياسات في إجراءات تخطيط وتنفيذ كل عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية وأنشطة التعمير.

كما أن الاجتماعات التي عُقدت مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، وفقا لصيغة آريا، أسهمت أيضا في مناقشات المجلس حول عمليات السلام. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى وفد سنغافورة، وخاصة الوزيرة كريستين لي، على تنظيم آخر مناقشة وفقا لصيغة آريا.

ولقد أكدت تلك المناقشات ضرورة زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام بأوجه متعددة، لا سيما على أعلى المستويات. وينبغي أن يدمج النهج الخاص بنوع الجنس في جميع الولايات وفي جميع خطط السلام بغية تعزيز إمكانيات نجاحها. ويتعين أن نعتمد آليات مناسبة تضمن على نحو منهجي مشاركة المرأة على كل الصعد في جميع مراحل مفاوضات السلام، وخاصة في التخطيط واتخاذ القرارات والتنفيذ الفعال للقرارات. ونحن نتطلع إلى اعتماد ونشر إدارة عمليات حفظ السلام كتيبات إرشادية متعددة الجوانب عن عمليات حفظ السلام ، تتضمن فصلا خاصا عن المساواة بين الجنسين، وتسيير بعض جوانب عمليات حفظ السلام على نحو معين مصمم لتشجيع المساواة بين الجنسين والمتابعة وتقييم النتائج.

وإنني مقتنع بأن أعمال هذه الجلسة ستوفر زخما إضافيا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبأن الآراء التي ستتبلور في هذه المناقشة بشأن تقرير الأمين العام ستُمكّننا من إحراز تقدم في المستقبل.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي بدون التأكيد على دور المنظمات غير الحكومية الهام للغاية في المناقشات الفكرية والسياسية التي تركز على دور المرأة في ميدان السلم والأمن. وأود أن أشكر الأمانة العامة للأمم المتحدة على تعاونها مع هذه المنظمات من أجل النهوض بهذه القضية النبيلة.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن اتخاذ مجلس الأمن، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أكد مرة أخرى على الأهمية البالغة لكامل مجموعة القضايا المتعلقة بما يمكن أن تقدمه المرأة من إسهام في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وحالة المرأة في أوقات الصراع، ومشاركة المرأة في حفظ السلام وفي التسويات في مرحلة ما بعد الصراع.

ومن بين نتائج التركيز بهذا الوضوح على هذه القضايا تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2002/1154). وهذا التقرير شامل في نطاقه وكامل

وتحليلي في محتواه. وتتجلّى أهمية التقرير العملية في مختلف المهام والتوصيات الواردة فيه المتعلقة بكيفية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، لا سيما تحسين حماية النساء والفتيات في أوقات الصراعات المسلحة وإدماج قضايا نوع الجنس في مختلف جوانب عمليات حفظ السلام.

ولكي ننظر إلى ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة في هذا المجال، يجب أن نلقي نظرة على التوصيات المتعلقة بتخصيص الموارد الضرورية – بما فيه الموارد المالية – لمعالجة قضايا نوع الجنس في إطار ولايات عمليات حفظ السلام. ونحن نؤيد المقترح المتعلق باستحداث وظيفة مستشار أقدم لقضايا نوع الجنس في إطار إدارة عمليات حفظ السلام. فهذا سيساعد على تحسين التنسيق المتعلق بهذه المسائل في أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ما قلت، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مختلف التوصيات الواردة في الفرع الثالث من التقرير، والمتعلقة بالإطار القانوني الدولي المتصل بمراعاة عامل نوع الجنس في المحاكم المخصصة التي تنشأ في المستقبل. ونحن نؤمن بأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يلغي الحاجة إلى إنشاء أية محاكم طوارئ في المستقبل. وهذا مؤكد بوضوح في نهج المجلس المتمثل في إنهاء أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في المستقبل القريب. وقد أُخذ عامل نوع الجنس في الاعتبار على نحو مناسب فعلا في أعمال المحكمة الجنائية الدولية.

ويجب ألاّ ننسى أن التدابير المتخذة من خلال الأمم المتحدة ليست كافية في حد ذاتها. ويجب أن نراعي أيضا الاحتياجات الخاصة للمرأة والطفل في حالات الصراع، وهذا يجب أن يتم لا بالكلام فحسب، بل وبالفعل. ويجب أن تشارك المرأة في جميع مراحل منع نشوب الصراعات والتسوية وبناء السلام بعد الخروج من الصراع.

وبوسع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي يملك العديد منها خبرة كبيرة في جميع قضايا نوع الجنس، أن يقدم إسهاما حقيقيا في حل هذه المشاكل. ولا يختلف اثنان في أن قطاعات السكان الضعيفة بشكل خاص – النساء والأطفال والمسنون والمعوقون واللاجئون والمشردون – هي الأكثر معاناة أثناء الأزمات والصراعات. ولكن النساء والفتيات قد يكن هن أنفسهن مقاتلات ويشاركن بفعالية في الأعمال العدائية، ولهذا السبب فإن استبعاد المرأة من المفاوضات حول تسوية سلمية أو إنشاء هياكل قوة بعد مرحلة الصراع يمكن أن يتحول إلى لغم موقوت: فقد يؤدي استبعاد المرأة إلى أزمات جديدة.

وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام وإلى جميع الذين شاركوا في إعداد هذا التقرير. وأود أيضا أن أؤكد مجددا على أننا نعتقد بأن المرأة يمكنها أن تقوم بدور هام في منع نشوب الصراعات وتحقيق التسويات وبناء السلام. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن نحاول التأكد من ضمان أن تشارك المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة في التدابير الرامية إلى صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال جملة تدابير، من بينها تعزيز دور المرأة في عملية صنع القرار المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وتسويتها.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على حضوره افتتاح هذه الجلسة، ولكنني أشكره أيضا قبل كل شيء على التزامه بهذه القضية الهامة.

إن مجموعة واحدة فقط من الأرقام تمكننا من قياس مدى أهمية مناقشة اليوم. فأثناء الحرب العالمية الأولى، كان ٨٠ في المائة من الذين ماتوا في القتال رجالا – بصورة أكثر تحديدا، جنودا وضباطا. وفي الصراعات التي تدمر العالم اليوم، ٨٠ في المائة من الضحايا مدنيون – بصورة أكثر

تحديدا، نساء وأطفال. هذا مجرد مثال لإعطائنا فكرة عن أهمية اتخاذ تدابير لعلاج آفة عصرنا بحق.

وإن فرنسا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل الدانمرك، بوصفه رئيسا للاتحاد الأوروبي.

بعد أيام قليلة – في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر – سيعتمد المجلس، بمبادرة من رئيس المجلس، بيانا يُذكّر بأن المجلس يبقي قيد نظره، أكثر من أي وقت مضى، متابعة وتنفيذ الأحكام الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي اعتمد قبل سنتين تقريبا، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وسيركز المجلس في ذلك البيان الرئاسي على المجالات المحددة التي تتطلب منه الاهتمام والعمل. ونحن نعتبر مناقشة اليوم مناسبة لندرس ونحدد معا المبادئ التوجيهية التي ستسترشد بها إجراءاتنا في الأشهر القادمة.

إن الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لحماية المدنيين في الصراع المسلح يندرج كلية في إطار ولايته في مجال السلم والأمن. وبطبيعة الحال، وعلى غرار موضوع حماية الأطفال في الصراع المسلح، يجب أن يؤخذ موضوع المرأة في الصراع المسلح في إطار من روح التعاون بين مختلف الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، وبروح الإبداع والتحليل وتوافق الآراء.

ويحدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ثلاثة مبادئ أساسية. أولا، إن المرأة ليست مجرد ضحية للصراعات المسلحة؛ بل هي عنصر فاعل تماما في عملية حل الصراعات وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع، وينبغي لها أن تكون كذلك. ثانيا، إن المرأة طرف في القرارات والتوصيات التي تتخذها مختلف الهيئات المختصة في الأمم المتحدة. لذا، ينبغي أن يكون للمرأة حصة أكبر في مناصب صنع القرار. وأخيرا، يجب إدماج المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الرامية إلى منع نشوب الصراع وتعزيز السلام مراعاة لاحتياجات المرأة ولتمكينها من الإسهام الكامل في صنع القرارات على كل المستويات.

ولقد طلب إلينا السيد كوفي عنان أن نستعرض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعد عامين من اتخاذه. فلنقل بصراحة، مثلما أشار إليه بقوة في تقريره، أنه لا يزال هناك عمل كثير. وأود أن أشكر الأمين العام على الإجراءات الـ ٢١ الهامة والبناءة التي اقترحها. وفي هذا الصدد، أود أن أركز على نقطتين.

أولا، عندما ننظر في الصراعات كثيرا ما نلاحظ أن دور المرأة ما زال يعتبر في كثير من الحالات أنه دور سلبي في الأساس. و بدلا من ذلك، علينا أن نشدد على إسهام المرأة على كل صعيد. لقد كان الإسهام عنصرا أساسيا في منهاج عمل بيجين. وباختصار، الإسهام يعني أنه ينبغي أن يكون بوسع المرأة أن تعمل في كل مكان وفي ظل جميع الظروف. والمرأة هي خير من يحدد أولوياتها على أساس طبيعة الموقف.

ولابد من إحراز تقدم كبير في ضمان التعاون بين الأطراف الفاعلة في الميدان والأمم المتحدة. وعلى مجلس الأمن أن ينهض بذلك التعاون من خلال تشجيع الاتصالات المنتظمة بين هيئات الأمم المتحدة من جهة، والمنظمات والشبكات النسائية في الميدان، من جهة أخرى. وكثيرا ما يطلب منا ذلك بعبارات قوية، كما ذكّرتنا به المنظمات غير الحكومية التي شهدت الجلسة التي عقدها المجلس في الأسبوع الماضي في إطار صيغة أريا بمبادرة من السيدة كريستين لي، التي توجد بيننا هنا الآن، وأتقدم إليها بالشكر.

ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أذكر مثالين ملموسين. في أفغانستان، شجعت الأمم المتحدة الأطراف في اتفاق بون على إشراك النساء ضمن وفودها. وكان ذلك تقدما حقيقيا. وعلينا أن نمضي قدما في نفس هذا المسار بدون إبطاء. والمثال الثاني من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ففي أثناء الحوار بين الفصائل الكونغولية الذي عقد في صن سيتي، جنوب أفريقيا، قبل بضعة أشهر، ضم كل وفد من الوفود عددا لا بأس به من ممثلات المنظمات النسائية. ومرة أخرى، يجب أن يستمر هذا الاتجاه مع تعزيزه.

ولا يمكن بناء السلام بدون المشاركة الكاملة والملموسة للمرأة. ولابد أن تقوم عملية إعادة بناء المجتمعات الخارجة من الصراعات المسلحة وإنشاء أشكال ديمقراطية جديدة للحكم على أساس المشاركة النشطة للمرأة في الحياة السياسية وفي الحياة العامة، بشكل أوسع. وفي هذا الصدد، أود أن أقترح بعض التدابير المحددة.

أولا، لا بد من تنفيذ تدابير محددة لإدماج الفتيات المجندات في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويلاحظ تقرير الأمين العام بحق أن الفتيات المجندات لا يستفدن من هذه البرامج في الوقت الحالي. وهذا أمر يقلقني شخصيا، حيث إنني قمت في العام الماضي بتنظيم اجتماع ضم فتيات مجندات. وقد صدمت فعلا لما يمكن أن يوصف باستشهاد الفتيات المجندات. وأعتقد أن علينا أن نتابع هذا الأمر عن كثب شديد.

ثانيا، أعتقد أنه ينبغي أن تتاح للمجلس المعلومات المتعلقة بالمرأة والفتاة في الصراع المسلح في كل مناسبة نتناول فيها حالات الصراع مثل الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أي صراع آخر نعني به، وليس مجرد عندما نناقش موضوعات محددة مثل مناقشتنا اليوم.

وأنتقل الآن إلى دور الأمم المتحدة ذاتها. يجب أن تكون الأمم المتحدة المثل الأعلى. إن إسهام المرأة في عمليات إعادة إحلال السلام يجب أن يعني أيضا مشاركة منتظمة للمرأة في كل جانب من جوانب عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها المجلس. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي التزام وكيل الأمين العام، السيد جان- ماري غينو، الذي يقوم في كل مناسبة ممكنة بإنشاء وظائف مستشارين في المسائل الجنسانية في العديد من بعثات الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أطرح اقتراحا محددا: لماذا لا ننشئ إذاً وظيفة مستشار للمسائل الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام؟ إن ذلك سيسمح بإدماج البعد الجنساني بشكل منتظم في كل بعثة من بعثات حفظ السلام الـ ١٥ التي تنتشر حاليا. ويسمح ذلك أيضا بتوفير تدريب أفضل للأفراد الذين يوفدون إلى الميدان، وتحديد معايير وإجراءات العمل في هذا المجال.

وفي ذلك السياق، أود أيضا أن أذكر مثالا لشيء نرحب به في فرنسا. فقد أعد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مدونة قواعد السلوك لمكافحة أي إساءة جنسية محتملة في مخيمات اللاجئين. وينبغي اتخاذ تلك المدونة أساسا لالتزامات مماثلة يُطالَب بها جميع موظفي عمليات حفظ السلام.

وفرنسا يحدوها الأمل أن تكون مناقشة اليوم فرصة سانحة أمام المجلس لمواصلة البحث عن أفضل أسلوب ممكن لبلورة استراتيجياته وتوصياته عندما ينظر في أفضل الطرق لتلافي أثر الصراع المسلح على المرأة وكيفية تعزيز دور المرأة في إعادة بناء السلام وتوطيده. كما تأمل فرنسا أيضا أن يتم تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فعلا في جميع البعثات التي ينشئها المجلس.

السيد بالدبييسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أستهل كلامي بالإعراب عن تقديري لوفد الكاميرون على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك للأمين العام على قيامه شخصيا بعرض التقرير.

وأود كذلك أن أشكر مكتب المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة على إعداد التقرير، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على إعداد تقييم

الخبراء المستقلين. ونحن واثقون من أن دراسة ومناقشة هاتين الوثيقتين ستسهمان إسهاما فعالا في تحسين وضع المرأة في سياق الصراع المسلح والترويج لفهم أوسع للحاجة إلى مشاركتها على قدم المساواة في كل مجالات المجتمع.

وتولي كولومبيا أهمية كبيرة لحماية المرأة والدور الذي يمكن ويجب أن تضطلع به في الأنشطة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام. ولهذا فإننا أيدنا بقوة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلم والأمن، وظللنا نشارك في فريق الأصدقاء بغية تنفيذه ونشره.

ولقد أقر المجتمع الدولي أن السلام يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالمساواة في إتاحة الفرص بين المرأة والرجل. ولكن، رغم الجهود التي بذلت لتنفيذ الالتزامات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتحقيقا لتلك الغاية، تشكل التوصيات الـ ١٣٦ المتضمنة في التقريرين إسهاما قيما فيما ينبغي أن يكون استراتيجية عالمية صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالسلم والأمن.

وترى كولومبيا أن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يجب أن يكون عملية مسترشدة بأهداف ينبغي الوفاء بها في الأمد القصير والمتوسط والطويل. ونعتقد، بعد تحليل هذه التوصيات بعناية، أن الخطوة التالية ينبغي أن تكون إعداد خطة ترتب التدابير حسب الأولوية، وتحدد أطرا زمنية وتعهد بمسؤوليات لتنفيذ الاتفاقات.

وسيبين أعضاء المجلس الآراء المعرب عنها في هذه المناقشة ورد فعلهم الأولي على بعض التوصيات في بيان رئاسي يعتمد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، يوم الذكرى الثانية لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). علاوة على ذلك، تعتقد كولومبيا أن مما له أهمية عالية أن تمضي جهود المجلس في هذا الصدد يدا بيد مع العمل الذي تقوم به الجمعية العامة لتنفيذ ومتابعة الالتزامات الواردة في إعلان وبرنامج عمل بيجين والوثيقة الختامية المعتمدة في الدورة الاستثنائية المعنية بالمساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، المعقودة في عام ٢٠٠٠.

ويود وفدي الآن أن يعرب عن تفاعله مع بعض هذه القضايا الواردة في التقريرين.

في المقام الأول، نحن نسلم بالحاجة إلى تيسير المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام وفي السياق الأوسع لصنع القرار بغية ضمان تلبية احتياجاتها بصورة كافية في الترتيبات الاجتماعية والسياسية الناتجة عن مفاوضات السلام. ونرى أن المجلس يمكن أن يضطلع بدور في هذا الصدد بالترويج لإدراج بنود تؤيد مشاركتها في ترتيبات السلام.

ونشاطر الأمين العام آراءه التي تركز على الدور الهام للتنظيمات النسوية ونرحب باعتزامه إنشاء قاعدة بيانات من المتخصصين في القضايا المتعلقة بنوع الجنس والمجموعات وشبكات العمل النسوية في البلدان والمناطق التي يجري فيها صراع. فالاجتماعات التي يعقدها أعضاء المجلس مع هذه المجموعات في بعثاتهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو، وسيراليون، وكذلك المعقودة في سياق صيغة آريا، قد أسهمت إسهاما إيجابيا في مناقشات المجلس المتعلقة بعمليات السلام.

وثانيا، أود أن أتطرق إلى عمليات السلام بغية تكرار التأكيد على أهمية إدراج منظور نوع الجنس في ولايات جميع البعثات، والإجراءات النموذجية، والكتب الإرشادية وغيرها من مواد التوجيه، وكذلك في توفير تدريب للموظفين حيال نوع الجنس. وتلاحظ كولومبيا مع التقدير الجهود التي بذلتها حتى الآن إدارة عمليات حفظ السلام. ونعتقد أن من

الضروري ضمان الاضطلاع بهذه الجهود بصورة منهجية من خلال إنشاء مراكز تنسيق ذات موظفين مؤهلين، في الإدارة وفي الميدان معا.

وتحقيقا لتلك الغاية، نعرب عن تقديرنا العالي لتجربة استيعاب مستشارين معنيين بالمسائل المتعلقة بنوع الجنس في عدة بعثات لحفظ السلام، مثل الذين يعملون في تيمور الشرقية، وكوسوفو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والبوسنة والهرسك، وسيراليون. وبالمثل، تؤيد كولومبيا بقوة سياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح المطلق إزاء حالات سوء المعاملة من حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني المشاركين في حماية ومساعدة الجماعات المتضررة من الصراع المسلح.

أخيرا، أود أن أشدد على أهمية العمل من خلال آليات تمكننا من التغلب على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال، وخاصة في سياق الصراع المسلح. ويعتبر وفدي تعزيز التشريع الوطني والقدرة على المعاقبة على جميع أشكال العنف المرتكب ضد المرأة وإزالة الظلم، أمرا أساسيا لأي محاولة في اتجاه المصالحة. ونعتقد أن الدعم الكامل لجميع النساء والأطفال الناجين من هذا العنف جزء أساسي في عملية إعادة بناء المجتمعات، وينبغي أن يدرج في برامج المعونة التي تعقب الصراع.

وفي مناسبات عديدة، أعرب بلدي عن رأيه في أن أحد أبرز جوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو الدور الهام الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسوية العديدة التي أسهمت في العملية المؤدية إلى اتخاذ القرار وتنفيذ أحكامه.

ويسر وفدي أن يرى أن هذه المسألة أصبحت عملية مستمرة، ويود أن يعرب عن استعداده لمواصلة العمل مع الأمين العام والدول الأعضاء على إدراج المساواة بين الجنسين في الأنشطة المتصلة بالسلم والأمن.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على عرضه هو شخصيا لتقريره. وأود أيضا أن أشكر السيدة أنجيلا كنغ، والسيدة هنان، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على جهودها الرامية للسير إلى الأمام بمشاركة المرأة على نحو كامل في قضية حفظ السلام. ونشكرها على جهودها وعلى الآراء القيمة التي قدمتها.

ويرحب الوفد الصين بالتقرير الذي قدمه الأمين العام، وقد اطلع عليه بعناية. فهو شامل وقيم جدا. ونولي أهمية كبرى لخطة العمل ذات النقاط الإحدى والعشرين التي أعدها الأمين العام ونحن الآن ندرسها بعناية. ونأمل أيضا أن نشرع في إجراء تبادل متعمق للآراء مع جميع الأطراف بشأن إمكانية تنفيذها. وترحب الصين خصوصا بهدف الأمين العام المتمثل في بلوغ نسبة تعيين ٥٠ في المائة من الإناث في مناصب الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وتبحث الصين أيضا بنشاط عن المرشحات المناسبات.

في أي صراع مسلح، تكون المرأة أكثر الضحايا وأبلغهن ضررا. ولذلك يجب علينا اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية حقوقها ومصالحها. ويجب علينا، في منع نشوب الصراعات وتعزيز المصالحة وإعادة بناء المجتمعات، التسليم بأن المرأة تؤدي حقا دورا بالغ الأهمية. ويجب أن نعطي المجال الكامل لمزاياها وإمكانيتها. ولقد توصل المجتمع الدولي أيضا إلى توافق في الآراء على هذه المسألة واعتمد سلسلة كبيرة من الصكوك الدولية لتعزيز هذا الأمر. وفي السنوات الأخيرة، ناقش مجلس الأمن هذه المسألة في مناسبات عديدة وأدخل المنظور الجنساني في ولايات محددة لعمليات حفظ

السلام، مثل عمليات البوسنة والهرسك وتيمور الشرقية. وعندما يرسل مجلس الأمن بعثات إلى مناطق الصراع مثل سيراليون وكوسوفو للقيام بالمراقبة في الميدان، فهو يصغي أيضا بعناية إلى آراء ومقترحات المنظمات النسائية المحلية، مما يثبت الأهمية التي يوليها لهذه المسألة.

وفي نفس الوقت، نحن نرى انه لا يمكننا أن نحمي حقوق ومصالح المرأة إلا من خلال كبح الصراعات، وتشجيع التنمية، وخفض مستوى الفقر، والقضاء على الأسباب الجذرية للصراع. وبالتالي ينبغي، من ناحية، أن ننظر بالكامل في المنظور الجنساني في الأماكن التي نشبت فيها صراعات بالفعل، وندعم توصيات الأمين العام بشأن تنفيذ سياسة عدم التسامح المطلق مع حفظة السلام، ونحافظ على قاعدة بيانات عن المتخصصين في القضايا الجنسانية والجماعات والشبكات النسائية في بلدان ومناطق الصراعات، ونعطي الدعم الكامل لدور المنظمات النسائية المحلية، ونشجع مشاركتها في صنع القرار، ونهتم على نحو وثيق بالبعد الجنساني في عملية نزع السلاح وإعادة الادماج في المجتمع. وإننا نناشد الأطراف المعنية أن تبدأ العمل على تنفيذ هذه التوصيات.

ومن ناحية اخرى، ينبغي ان نعتمد تدابير فعالة لكي نمنع ونكبح الصراعات، وأن ننظر، في هذا السياق، في المنظور الجنساني بشكل كامل. ولتحقيق هذا الهدف، تدعم الصين توصية الأمين العام فيما يتعلق بمشاركة النساء في مفاوضات السلام وفي تشجيع المصالحة. ونحن نناشد بقوة أطراف الصراع أن تلتزم بالقانون الإنساني الدولي وأن تحترم حقوق الإنسان. وينبغي لمجلس الأمن أن يبذل المزيد من الجهود لمنع وكبح الصراعات بصورة فعالة وأن يتخذ كل التدابير لتجنب الحالات التي تتقوض فيها منجزات المجتمع الدولي في حماية حقوق ومصالح المرأة وإعطاء الدعم الكامل لدورها بسبب اندلاع الحرب أو نشوب الصراع.

ويعكس تقرير الأمين العام مختلف جوانب مشاركة المرأة في عملية السلام. وتتطلب التلبية الحقيقية لاحتياجات المرأة وإعطاء الدعم الكامل لدورها الفريد جهودا متضافرة من جميع الأطراف. ولا يمكن تحقيق أفضل النتائج إلا عندما تشدد وكالات الأمم المتحدة على المزايا الإجمالية لمثل هذا النهج. وينبغي لمجلس الأمن لدى الاضطلاع بعمله أن يحترم بالكامل العمل الذي تقوم به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات ذات الصلة.

السيدة نابول (موريشيوس) (تكلمت بالانكليزية): شكرا، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم. وباسم وفد بلادي، أود أن أشكر الأمين العام على عرضه شخصيا للتقرير المعني بنتائج الدراسة التي أجريت حول أثر الصراع المسلح على النساء والفتيات ودور النساء في صنع السلام والأبعاد الجنسانية لعمليات السلام وتسوية الصراعات. ولقد وجد وفد بلادي ملاحظات الأمين العام مفيدة جدا، ونحن نؤيد تماما هذه التوصيات.

إننا نحتفل هذا الأسبوع بالذكرى السنوية الثانية للقرار البارز ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولقد تم في الواقع قطع شوط طويل نحو حل مشكلة الملايين من النساء والفتيات في الصراعات المسلحة في جميع انحاء العالم. ومع ذلك، وبالرغم من الاهتمام المتزايد بهذه المشكلة، فإن الحياة اليومية للنساء والفتيات في مناطق الصراع المسلح لم تتحسن بالقدر الذي نرغبه. وما زلنا ننتظر التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وإننا نرحب بالتوصيات الهامة والعملية في التقرير المعروض علينا. ونود أن يتم تنفيذها كلها بأسرع ما يمكن، ولكن لكي نكون عمليين فقد يحتاج مجلس الأمن إلى ترتيبها وفقا للأولويات وبطريقة يمكننا بها ان ننفذ التوصيات التي تفرز نتائج فورية. ولقد تم تحديد زيادة مشاركة المرأة في

جميع نواحي عمليات حفظ السلام، بين الموظفين الدوليين وخاصة على أرفع مستويات صنع القرار، بوصفها أولوية وينبغي تنفيذها على الفور. وفي ذلك الصدد، تجدر الاشادة بعزم الأمين العام على تحديد أهداف ملموسة لتعيين النساء بصفتهن ممثلات خاصات ومبعوثات خاصات له، وذلك بهدف تحقيق المساواة الجنسانية بحلول عام ٢٠١٥. ونأمل أن تغتنم الدول الأعضاء هذه الفرصة فترشح نساء مؤهلات لهذه المناصب.

وكان الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا، الذي يبحث حاليا في طرق تعزيز دور الممثلين الخاصين للأمين العام، قد قدم توصية بتعيين عدد أكبر من النساء في هذه المناصب.

وهناك حاجة الى عدد أكبر من النساء في بعثات حفظ السلام حتى يقدمن نماذج يحتذى بها. وإنها حقيقة لا يمكن انكارها أن وجود النساء في البعثات يساعد في تيسير الاتصالات وتعزيز الثقة والائتمان بين النساء المحليات. ويمكن أن نشهد امثلة فعلية في تيمور الشرقية وكوسوفو والبوسنة والهرسك، حيث أن الوحدات الجنسانية ومستشاري القضايا الجنسانية التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو قد أسهموا في بناء القدرات بين النساء المحليات. والخطوة الأخرى الإيجابية التي يجب تشجيعها هي تعيين موظفين لديهم خبرة محددة في قضايا مثل الانحياز الجنساني والعنف الجنسي في شعبة الشرطة المدنية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تدريب موظفي بعثات حفظ السلام على إيجاد الوعي والالتزام والقدرات في المجالات الجنسانية ذات الصلة يحتاج إلى تعزيز. وما زلنا قلقين ازاء التوفر المحدود للموارد البشرية والمالية، سواء في المقر أو في البعثات الميدانية، بغية التشجيع الفعال على تعميم الاعتبارات الجنسانية. ونأمل ان يتم قريبا توفير الموارد اللازمة لتمكين ادارة عمليات حفظ السلام من النهوض بمسؤولياتها عن تعميم الاعتبارات الجنسانية تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحث المسؤولين على اتخاذ تدابير ملموسة في هذا الصدد.

لقد حُرمت النساء من العدل في جميع الدول تقريبا التي عانت من الصراعات المسلحة. فلم يكن يتم تسجيل الجرائم المرتكبة ضدهن. وفي حالات عديدة، كان العنف المتزايد ضد المرأة يستمر في فترات ما بعد الصراع، سواء في المنازل أو الشوارع أو المخيمات. ولا تتكلم الناجيات من العنف الجنسي عنه بسبب الخوف من مواجهة الرفض من أسرهن أو مجتمعاتهن. وغالبا ما يتعرضن للإهانة والتهكم والسخرية أثناء شهاداتهن في المحاكم. ولا يجدن مكانا يتوجهن إليه ويتركن للنضال من أجل استعادة العافية والعودة إلى الحياة الطبيعية في المجتمع. وهنا نسترعي الانتباه إلى الدور الإيجابي والهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية من خلال زيادة الوعي والمساعدة في تخفيف مآسي النساء في مثل هذه الحالات.

ولم تتم معاقبة الذين ارتكبوا جرائم مقيتة ضد النساء في الحروب، إلا في حالات استثنائية قليلة جدا، كما لم يتم تقديم التعويض لهن.

ويلزمنا أن نضع حداً لهذه الثقافة المتمثلة في الإفلات من العقاب. ويؤيد وفد بلادي بقوة توصية الأمين العام التي تقضي بإدانة جميع انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والفتاة في حالات الصراع المسلحة، وكفالة أن تستثني أحكام العفو الواردة في اتفاقات السلام الإفلات من العقاب بالنسبة لجميع جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد

الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، بما فيها الجرائم القائمة على أساس نوع الجنس.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للآليات القضائية وشبه القضائية التي ينشئها المجلس أن تطبق معايير القانون الدولي في الأمور المتعلقة بالفوارق بين الجنسين. وقد أفيد بأن المحكمتين المخصصتين، وهما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قد تعرضتا كلتاهما للإعاقة بسبب انتكاسات وتناقضات خطيرة في الملاحقة القضائية على جرائم العنف الجنسي والموجه نحو المرأة.

وقد اضطرت النساء في حالات قليلة إلى سحب شكاواهن لأن المحكمتين لم توفرا لهن الدعم والحماية الملائمين كما تقضي بذلك قواعدهما. ولذلك فإن ثمة حاجة عاجلة إلى كفالة أن تحظى مصالح جميع الضحايا بالحماية المناسبة.

ومن العناصر المحورية في أية عملية انتقالية مراعاة الاحتياجات المختلفة لكل من المرأة والرجل في جميع مراحل إعادة بناء المجتمع، وأهمية وجود آليات ملموسة للتأكد من أن جميع الرجال والنساء يتمتعون بحريتهم ويشاركون على قدم المساواة في عمليتي إعادة التأهيل والتعمير.

ومن الضروري تنفيذ مشاريع ذات أثر سريع لصالح المرأة في المجتمعات الخارجة من صراعات، بما يكفل إعادة تأهيل النساء على وجه السرعة في حالات تعرضهن لإيذاء شديد. كما أنه ينبغي إيلاء الاهتمام بانتظام لإدماج المنظورات المتعلقة بنوع الجنس في برامج إعادة البناء الاقتصادي، ولإشراك المرأة في عمليات صنع القرار. كما ينبغي أن تستفيد مباشرة من الموارد التي يتم حشدها من قِبل الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية.

وفي الختام، لا تشكل الأقوال وحدها حلاً لمشاكل الملايين من النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح.

وينبغي أن يحاط المجلس علماً بانتظام بما يتم إحرازه من تقدم في تنفيذ توصيات الأمين العام الرامية إلى التخفيف من آلام هؤلاء النساء والفتيات والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدهن.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس بالنيابة عن وفدي على عقد هذه المناقشة العلنية التي تتناول مسألة بالغة الأهمية والإلحاح، هي مسألة المرأة والسلام والأمن. وأود أن أشيد بالأمين العام وأن أشكره على التقرير الممتاز الذي قدمه وعلى البيان الذي أدلى به.

لقد أرست مختلف المؤتمرات التي عقدت بشأن المرأة، في المكسيك عام ١٩٧٥، وفي نيروبي عام ١٩٨٥، وفي بيجين عام ١٩٩٥، وإعلان ويندهوك وخطة عمل عام ٢٠٠٠، الأساس اللازم لاتخاذنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويتناول هذا القرار أثر الصراع المسلح على المرأة والفتاة، ودورهما في منع نشوب الصراعات وحلها، ومساهمتهما في توطيد دعائم السلام.

وقد دعا القرار المذكور مختلف الجهات الفاعلة إلى تحمل مسؤولياهما عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بقضايا نوع الجنس بصفة عامة، وبحالة المرأة في الصراعات المسلحة على وجه الخصوص.

وقد عقدنا مؤخراً في هذه القاعة ذاهتا، توطئة لهذا الاجتماع، مناقشة علنية بشأن متابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واختتمت السيدة هيزر بياهنا في تلك الجلسة بإبلاغنا رسالة موجهة من فتاة عمرها ١٣ سنة، تعرضت للاختطاف في شمال أوغندا من جانب جيش اللورد للمقاومة. وقالت الفتاة:

" أريد أن أذهب إلى المدرسة. أريد أن أعيد بناء حياتي. كيف يمكنكم أن تساعدوني؟" (S/PV.4589، الصفحة ١١)

ويجب أن نتمكن في اجتماعنا اليوم من إيجاد رد على هذا السؤال. ولهذا السبب فإن من دواعي سرور وفدي أن تقرير الأمين العام يأخذ بعين الاعتبار عوامل هامة مثل العوامل الثقافية والاجتماعية، وحماية المرأة والفتاة من الصراعات المسلحة، وإشراكهما في عمليات السلام، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي هذا دلالة على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لمعاناة المرأة والفتاة في وقت الصراع المسلح، وتصميمه على وضع حد لهذه المعاناة.

ونحن نؤيد التوصيات التي انتهى إليها التقرير، كما نود أن نشدد على أن الطابع الجديد للصراعات داخل الدول وفيما بينها قد أوجد، في جملة أمور، مشاكل تتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإلى عدم احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

ويرى وفدي في هذا السياق أنه لا بد من دراسة الجوانب التالية دراسة متمعنة: الوقاية، والتعليم، والصحة، والتنسيق والتعاون، والمرأة والفتاة الجندية، والاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية.

وأملنا أن يؤدي الاجتماع القادم بشأن المرأة والأسلحة الصغيرة، والمؤتمر الذي سيعقد في شيلي في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن المرأة في سياق عمليات حفظ السلام، إلى نتائج مفيدة.

ونعرب عن ترحيبنا بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة كجزء من متابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما نرى أنه ينبغي التنسيق بين المنظمات المعنية ومختلف الجهات الفاعلة.

وبلدي على استعداد لتقديم مساهمته استناداً إلى الخبرة التي اكتسبناها على أرض الواقع من خلال شعبة غينيا في شبكة الوزيرات والبرلمانيات الأفريقيات، التي تدعمها الشبكة النسائية التابعة لاتحاد نهر مانو.

ونشجع أيضاً الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام والمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية لإعداد دليل بشأن الجوانب المتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام. ونرجو أن يتاح هذا الدليل بعد الانتهاء من وضعه للدول الأعضاء.

وأود أن أشير أيضاً إلى أن نهاية الحرب لا تعني استعادة السلام. فمتى تمت استعادة السلام، لا بد من ترسيخه إذا أريد له أن يكون سلاماً دائماً. ويترتب على هذا ضرورة توفير موارد مالية كافية، واتخاذ إجراءات حاسمة من جانب المجتمع الدولي. ونرحب في هذا الصدد بأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خصص في العام الماضي مبلغ ١٤ مليون دولار لمسألة المرأة والسلام والأمن.

وأخيراً أعتقد أنه يمكننا أن نستلهم ما استمعنا إليه هنا من أفكار في العمل بشكل أكثر فعالية من أجل إيجاد حل للمتاعب التي تتعرض لها النساء، فهن كفتاة أوغندا تلك بناتنا، وشقيقاتنا وزوجاتنا وأمهاتنا وجداتنا.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ستتكلم ممثلة الدانمرك لاحقا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ويؤيد وفد بلادي ما ستقوله. أود فقط أن أبدي القليل من الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره الممتاز عن متابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي اتخذناه تماما قبل سنتين تقريبا، وكذلك على عرضه السديد الذي مهد به لهذه المناقشة. ويبرز التقرير المشاكل بشكل جيد، وهو واضح جدا في توصياته. ونستطيع أن نؤيدها كلها.

وأعرب أيضا عن التقدير الحار للعمل الممتاز الذي اضطلعت به الأمانة العامة في هذا المجال، وأؤيد المتكلمين السابقين في الثناء على جهود أنجيلا كينغ وكارولين هنان، على وجه التحديد.

وإن تقرير الأمين العام دقيق ومحكم التركيز، ويشدد بشكل صحيح على ما تدعو الحاجة إلى القيام به في سبيل تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي النهاية ضمان أن تكون كل مراحل إدارة الصراع أكثر فعالية. وقبل أن أتناوله بالتفصيل، أود أن أبدي نقطتين عامتين.

أولا، من المهم أن نتذكر أن المرأة ليست مجرد ضحية للحرب. فالمرأة تقدم أيضا مساهمات هائلة في حل الصراع وإدارة الصراع وبناء السلام. ويمكن أن تكون بالطبع مقاتلة. ولئن كان تقرير الأمين العام محقا في التشديد على المرأة التي تحتاج إلى الحماية خلال الصراع، فإننا يجب أن ننظر إليها أيضا بوصفها مشاركة محتملة، لا سيما في عمليات السلام. وعلى سبيل المثال، وبحسب خبرتنا الوطنية، تضطلع مجموعات النساء في ايرلندا الشمالية بدور هام متواصل في عملية السلام.

ثانيا، وانطلاقا من ذلك، تعتبر المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني أطرافا مهمة في تعزيز السلام وإعادة البناء وحماية حقوق المرأة. ويسرنا أن نرى أن تقرير الأمين العام يشدد على العلاقات المنتظمة على المستوى الشعبي. وهذه العلاقات يجب أن تكون مرنة؛ وفي بعض الظروف، لا تكون المرأة في مناطق الصراع المسلح منظمة بأي طريقة رسمية أو طريقة يمكن تحديدها.

ويشير التقرير إلى العديد من النقاط الهامة، وأود أن أعطي خمسة أمثلة. إننا ندعم بقوة الاعتراف بأن تعزيز المساواة بين الجنسين ليس مسؤولية المرأة وحدها. وإننا نوافق على أن جهود إعادة البناء يجب أن ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان وعدم التمييز. وندعم زيادة في عدد البرامج في سبيل تلبية احتياجات الأطفال الجنود، لا سيما الفتيات المجندات. ونؤيد الهدف الداعي إلى التوازن بين الجنسين على أساس ٥٠-٥٠ في كل مجالات عمليات السلام، بحلول ٢٠١٥. ونعتقد أن إنشاء قاعدة بيانات للاختصاصيين في مجال الجنس سيكون تطورا مفيدا.

لكن تركيزنا في المجلس، كما قالت الأكثرية بيننا، يجب أن ينصب الآن على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يعتبر تقرير الأمين العام إسهاما مفيدا جدا فيه. وإن عمل المجلس يشكل بالطبع جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا. وإن تعميم مراعاة منظور الجنس يؤدي دورا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية التي وضعتها الألفية. وإن إدارة الصراع — وهذا هو إطار مناقشتنا اليوم — أمر حاسم في تنفيذ تلك الأهداف.

ولننظر إلى الحقائق. تقدم المرأة في مناطق صراع، إسهاما مهما، ولكن غالبا ما لا يعترف به، بوصفها مربية على السلام، في بيتها وفي المجتمع الأوسع نطاقا على حد سواء. وإن المرأة اللاجئة والمشردة غالبا ما تُظهر تحملها للمعاناة الشديدة وحسن تدبيرها للأمور، ويمكنها أن تسهم إسهاما إيجابيا في إعادة البناء بعد الصراع وفي عمليات حفظ السلام. ويجب أن يتم إشراكها على نحو أكمل في القرارات التي تؤثر عليها وعلى مجتمعها المحلي. وهي بشكل عام تؤدي المهمة، أفضل من الرجل، في مجال مراقبة وإدارة الموارد الاقتصادية — مثلا بيانات الائتمانات - والموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه. وهذا أمر أساسي لضمان نجاح مجتمع في مرحلة ما بعد الصراع. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة لأن تتحرك بسرعة لتمكّن المرأة من أن تسهم بشكل فعال في عملية التعمير والتأهيل.

ويجب أن تندرج مسألة رصد حقوق الإنسان في ولايات عمليات حفظ السلام التي يشير القليل منها بشكل محدد إلى المرأة والفتاة. ويجب أن يخضع العاملون في عمليات

حفظ السلام للتدريب بشأن منظور الجنس قبل الانتشار — وهذا جانب تعمل عليه المملكة المتحدة مع دائرة عمليات حفظ السلام. وإن احترام المرأة، وضمان عدم إفلات الذين لا يظهرون الاحترام لها من العقاب، يجب أن يصبحا عنصرا ثابتا في كل العمليات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة.

ثمة عنصر لم يرد في التقرير هو الحاجة إلى تركيز عمل الأمم المتحدة على المرأة والسلام والأمن ضمن الإطار الإنساني الأوسع نطاقا. وقد أصدر مجلس الأمن في الماضي رسائل أساسية عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وعن موضوع الأطفال الذين يتأثرون بالصراع المسلح. ومن الضروري أن نبني علاقات عمل بين كل تلك المجالات. ونود أن نرى منظومة الأمم المتحدة تعمل بطرق متشعبة تدمج هذا العمل في البرامج الميدانية. وسنعود إلى نفس هذه المواضيع في الشهر المقبل عندما يناقش المجلس تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين.

أود أن أطرح نقطة أخيرة. من الضروري أن يعمد العاملون والوكالات المعنية إلى دعم مراعاة منظور الجنس ضمن منظومة الأمم المتحدة، بالاستعانة بدعم الهيئات المختصة بالخبرة في ميدان المساواة بين الجنسين. ولن يتحقق التقدم بشأن مسائل التكافؤ بين الجنسين إلا إذ اضطلعت جميع أطراف منظومة الأمم المتحدة بمسؤوليتها في معالجة المسائل المتعلقة بالجنس، في نطاق مجالاتها.

لقد بدأ العمل بشأن وضع بيان رئاسي لمتابعة تقرير الأمين العام. وهذا لا بد أن يدفع بمراعاة منظور الجنس إلى الأمام، ولا يكتفي بمجرد التحليل المكرر، مهما يمكن أن يكون هذا التحليل جيدا. وعلى المجلس أن ينفذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتوصيات الأمين العام، في عمله العادي، إلى أن نعرف بأن منظور الجنس قد أدمج كما يجب في كل أعمالنا ذات الصلة. ولهذا الغرض، ولكي ندخل لمسة من الخضوع للمساءلة في إجراءاتنا، أتساءل إن كان علينا كل عام، ونحن نتقاسم العمل بين أعضاء المجلس، ألا نطلب من أحد الوفود أن يراقب مسألة تنفيذ القرارات التي اتفقنا عليها بشأن تعميم مراعاة منظور الجنس، وأن يعمل مع الجهات الملائمة في الأمانة العامة على تحقيق ذلك، لأنه كلما كانت المرأة في وضع غير متكافئ في الصراع، فإننا ندين لها ببعض النتائج.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): قبل عامين تقريبا اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار المعلم ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذا الاجتماع المفتوح الذي يسمح لنا باستعراض ما قمنا به لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على حضوره في وقت مبكر اليوم لعرض تقريره.

إن التقرير المعروض علينا تقرير ممتاز وشامل جدا، ويتضمن توصيات عديدة تحظى بتأييدنا. وإننا نؤيد، على سبيل المثال، اقتراحات الأمين العام بإلحاق مستشارين ووحدات معنية بمسائل الجنس بعمليات حفظ السلام، وبإشراك المرأة في التفاوض على اتفاقات السلام. ونعرب عن تقديرنا أيضا للسيدة كارولين هنان، من قسم النهوض بالمرأة، والسيدة نويلين هايزر، من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على الجهود التي بذلتاها في هذه المسألة.

في اجتماع سابق انعقد في تموز/يوليه من هذا العام بشأن الصراع وحفظ السلام ونوع الجنس، قلنا إننا كنا نتجاهل المعالم الخفية للشكوك الكبيرة التي تساور الدول الأعضاء بعدم إدخالنا منظور الجنس في مسائل السلام والأمن. وقلنا أيضا إننا كنا بحاجة إلى إظهار أن ما كنا نقوم به لم يكن مجرد ممارسة نظرية، ولكن ممارسة قد تؤثر على أنماط الحياة الحقيقية. وفي هذا المجال، وبدلا من تكرار النقاط التي طرحها العديد من زملائنا فيما يتعلق بتوصيات الأمين العام، اعتقدنا أن من المفيد أن نذكر كيف تحاول سنغافورة

الاضطلاع بدورها في هذه المسألة، بما في ذلك من خلال اجتماع صيغة آريا بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي ترأسناه يوم الأربعاء الماضي، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

وبما أنه لا توجد آلية رسمية تسمح بنقل المعلومات التي تم تشاطرها في اجتماع صيغة آريا إلى المجلس، رأينا أن نتشاطر بعض ما قيل في الاجتماع، حتى يكون السجل العام لهذه المناقشة شاهدا على ما جرى نقله إلينا. ونأمل، من خلال تسجيل ما قيل، أن يتم استذكار هذه المسائل عندما يعرض موضوع المرأة والسلام والأمن مرة ثانية.

وفي ذلك الاجتماع استمعنا إلى بيانات مؤثرة وشيقة من نساء تأثرن بصفة شخصية بالصراعات. فعلى سبيل المثال، استمعنا إلى وصف مباشر لتأثر النساء بالصراع في بوروندي وللدور الذي اضطلعن به في اتفاقات أروشا للسلام. وقد سمعنا كذلك عن هجمات جيش الرب للمقاومة على مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في شمال أوغندا والعنف الجنسي والمتعلق بنوع الجنس الذي كان كثيرا ما يرتكب أثناء هذه الهجمات.

ولحسن الحظ تبلورت نقطة من صيغة آريا، وهي أنه من الواضح أن مجلس الأمن ملتزم تماما بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولكن نجد أنفسنا في غمرة من التوصيات من جميع الجهات، بعضها يعرضه الأمين العام من خلال تقريره وبعضها من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تقييمه المستقل الذي يصدر قريبا وبعضها من المنظمات غير الحكومية من خلال موادها. وتبين نظرة عابرة إلى هذه الوثائق أن كثيرا من التوصيات متشابهة ويمكن دمجها أو تجميعها.

ولهذا رأى بعض الأعضاء في اجتماع صيغة آريا أن هناك حاجة إلى ترتيب الأولويات. ويحتاج مجلس الأمن إلى المساعدة من الوكالات ذات الصلة لإعادة تنظيم التوصيات وتوحيدها. ولكن الأهم من ذلك أنه من الضروري أن تقوم الوكالات ذات الصلة بترتيب أولويات ما يجب الاضطلاع به أولا. ولا يمكننا ببساطة أن نفعل كل شيء في نفس الوقت. وعلى سبيل المثال، في اجتماع صيغة آريا، رأى ممثل من الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن أن هناك أولوية رئيسية لإنشاء وحدة لشؤون المرأة في المقر ولوجود مستشار للمرأة في جميع عمليات حفظ السلام. وكل هذا حسن وجيد، إلا أن مجرد ذكره لن يحققه. وسيكون على الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإدارة النهوض بالمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام أن تتشاور فيما بينها حول الاختصاصات الممكنة لوحدة الشؤون الجنسانية والمستشارين في هذا المجال. وذكرتنا أيضا السيدة إليزابث رين، إحدى خبيرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أنه سيكون علينا أن نأخذ في الاعتبار أن المستشار لشؤون المرأة ينبغي أن يكون ذا رتبة رفيعة تمكنه من الاتصال المباشر بالممثلين الخاصين للأمين العام. وبطبيعة الحال سيكون علينا أن نوجد التمويل الكافي لضمان توفير الموارد الكافية لهذه الوظائف.

وما لم نتمكن من تقرير ما ينبغي أن تكون عليه خطوتنا الأولى وما لم نرسم بوضوح المسار نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من المرجح ألا نصل إلى نتيجة. وما نحتاج إليه على نحو عاجل، كما ذكر زميلنا ممثل كولومبيا في اجتماع صيغة آريا - وكما ذكَّرنا به مرة أخرى اليوم السفير بالديفيسو - هو وضع جدول زمني أو برنامج عمل للتنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، سيسر سنغافورة أن تعمل مع الكاميرون ومع زملائنا الآخرين بشأن البيان الرئاسي المزمع إصداره لكي يجري وضع خطوات أولية ملموسة يمكن اتخاذها.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تضم النرويج صوتها إلى البيان الذي ستدلي به النمسا باسم شبكة الأمن الإنساني في مرحلة متأخرة من هذه المناقشة. ومع ذلك، أرجو في هذه المرحلة أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي اتخذ قبل عامين قد وضع قضية المساواة بين الجنسين في جدول أعمال المجلس بأسلوب جديد. ووفر لنا أداة لضمان المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار وتنفيذ عمليات السلام، بما فيها منع نشوب الصراعات وحلها والتعمير بعد انتهاء الصراع. وفضلا عن ذلك، أسهم القرار إسهاما ضخما في ضمان الأخذ في الحسبان بانتظام بالقضايا الجنسانية عندما تنظر منظومة الأمم المتحدة ككل في الصراعات والجهود الرامية إلى إحلال السلام. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلا قبل أن نتمكن من القول بأن استراتيجية دمج المنظور المتعلق بالجنسين تتبلور تماما في هذه الأنشطة.

ونرحب بالتقرير الذي أصدره الأمين العام مؤخرا (S/2002/1154)، ويلقي الضوء فيه على نتائج الدراسة الرائدة التي أعدها مستشارته الخاصة لشؤون المرأة. وتبرهن الدراسة بشكل مقنع على أن الصلات بين المساواة بين الجنسين والسلام صلات منتشرة وقوية. والاستنتاج الرئيسي لهذه الدراسة هو أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام ولا الأمن الدائم دون تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة.

والتقدم الذي أحرزناه حتى الآن بشأن القضايا الجنسانية المتعلقة بالسلام والأمن يوضح بجلاء المكاسب الكبيرة التي سنجنيها من خلال زيادة تكثيف جهودنا. ونقطة انطلاقنا أن للمرأة دورا جوهريا تؤديه في منع نشوب الصراعات وحلها بالطرق السلمية وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومع ذلك، تُبعد النساء على نحو منتظم عن نفس العمليات التي تفيد من مشاركتهن.

والمصدر الأساسي لقلقنا هو كيف نضمن أن تمارس المرأة حقها بالفعل في المشاركة في تشكيل وكفالة التنمية السلمية للمجتمعات المحلية التي تعيش فيها. وهدفنا أن تحتل القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مكانها الشرعي ضمن شؤون المجلس، وبالتالي تصبح جزءا لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. ومهمتنا توفير زخم جديد للأعمال الهامة التي يجري الاضطلاع بها لإدماج منظور المساواة بين الجنسين ضمن عمليات السلام. والمرأة مورد ينبغي أن يدرج في جميع مستويات التخطيط للسلام وصنع السلام.

ويجب أن نضمن أن تتجلى الجوانب الجنسانية لعمليات السلام في التقارير المرفوعة إلى مجلس الأمن. وكثيرا ما لا تتضمن التقارير المقدمة إلى المجلس أي منظور جنساني. وفضلا عن ذلك، لا بد للمجلس أن يضمن التنفيذ الكامل للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان في عمليات السلام. ومن شأن ذلك أن يكفل حماية حقوق النساء والفتيات أثناء الصراعات وبعد انتهائها.

ويجب معالجة المستوى المنخفض لمشاركة المرأة في المراكز القيادية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي بذل الجهود الرامية إلى تعيين وتشجيع النساء المرشحات لبعثات السلام ولمراكز الممثلات الخاصات للأمين العام.

وتجري في مناسبات عديدة في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الجمعية العامة (اللجنة الرابعة) وفي اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام مناقشات حول إنشاء مكتب المنسق المركزي لشؤون المرأة في إدارة عمليات

حفظ السلام. ونرجو أن توافق اللجنة الخامسة للجمعية على هذا الاقتراح في نهاية المطاف في نهاية هذا العام.

وأخيرا، يحتاج موظفو إدارة عمليات حفظ السلام إلى التدريب في مجالات الحماية وحقوق الإنسان والاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال في حالات الصراع. وتمشيا مع ذلك تجادلت النرويج من أجل وضع استراتيجية لا تتسامح مطلقا مع الاستغلال الجنسي للمرأة من جانب موظفي حفظ السلام.

إن مجلس الأمن الهيئة العالمية الرئيسية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ولهذا، نود أن نراه وهو يشارك على نحو أكبر في تحقيق السلم والأمن من ناحية والتعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان من ناحية أخرى. وللقضايا الجنسانية آثار على كل من السلام والتنمية، والمرأة مورد لتعزيز كل منهما. وإذا ركز المجلس على المرأة والسلام في إطار أوسع، فمن شأن المجلس أن يكون له دور أكثر فعالية في معالجة الويلات المتداخلة من حرب وفقر ومعاناة في جميع أنحاء العالم.

ولدينا جميع الأسباب التي تدفعنا إلى أن نعطي المرأة دورا أكبر في صنع القرار فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وحلها. فالمرأة ليس لديها دور مشروع تؤديه في عمليات السلام فحسب، بل إن تجربتنا تدل على أن مشاركتها الكاملة تسهم إسهاما كبيرا في صون السلم وتعزيزه بشكل عام. وهذا أحد الأسباب التي دفعت النرويج إلى التجادل بشدة لصالح مشاركة المرأة على نحو فعال في محادثات السلام في أفغانستان.

وتؤيد النرويج بشدة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن.

ونلاحظ بارتياح خاص أن هناك تركيزا متزايدا يتجلى بوضوح على النساء بوصفهن أطرافا نشيطة في تعزيز السلام والأمن بدلا من أن يبقين مجرد ضحايا للصراعات.

ومن الحتمي أن يتابع مجلس الأمن بشكل فعال الإجراءات التي اقترحها الأمين العام وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويسرنا أن نلاحظ في هذا الصدد أن الإجراءات المقترحة تتضمن إنشاء آليات عملية ومفصلة تضمن الخضوع للمساءلة في مجال المساواة بين الجنسين في الحياة العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للكاميرون.

أود في البداية أن أشكر الأمين العام، الذي حضر عصر اليوم ليعرض شخصيا تقريره عن أثر الصراعات المسلحة على النساء والفتيات وكذلك عن دور المرأة في عمليات بناء السلام. وهو إذ فعل ذلك، فإنه أكد التزامه القوي وتصميمه الراسخ على العمل، كلما كان ذلك ضروريا، من أجل القضاء على أسباب الصراعات وآثارها على السكان المدنيين الأكثر هشاشة، وخصوصا النساء والأطفال.

وأود أيضا أن أعرب عن إشادة تستحقها بجدارة كل من السيدة أغيلا كينغ المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، والسيدة نويلين هيزر مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لإسهامهما الكبير في إعداد هذا التقرير البنَّاء الزاخر بالمعلومات. وعلاوة على ذلك، أود أن أحيي وجود السيدة كارولين عنان معنا في هذه المناقشة.

لقد أكد إعلان ومنهاج عمل بيجين وبحق أن آثار الصراعات المسلحة على الصراعات الأخرى كانت من بين الشواغل الكبرى للمرأة في عالمنا المعاصر. وفي الاحتفال باليوم الدولي للمرأة يوم ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، أكد مجلس

الأمن من جديد دور المرأة في عمليات السلام. وعلى هذا المنوال كرس المجلس عمله للنظر للمرة الأولى في قضية المرأة والسلام والأمن. وهو بفعله ذلك إنما أبرز الوضع الخاص للنساء والفتيات في سياق الحماية التي توفر للمدنيين في الصراعات المسلحة.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. لقد كان هدف ذلك القرار وما زال ضمان حماية النساء والفتيات في حالات الصراع، وملاحقة مرتكبي أعمال العنف ضدهن في حالات الصراع تلك، وتمكين المرأة من أن تتبوأ مركزها الملائم على قدم المساواة مع الرجل عن اتخاذ قرارات تتعلق بقضيتي السلام والأمن.

وتؤيد حكومة الكاميرون تمام التأييد هذا الهدف الهام الذي يتمشى تماما مع الجهود التي تبذلها على الصعيد الوطني لتوفير الحماية للنساء والفتيات في حالات الصراع المسلح. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن هذا البرنامج الدينامي للنهوض بالمرأة ينطوي على طائفة عريضة من الأنشطة المرتبطة بالسلام والأمن وتدعمه مجموعة من النصوص التقنينية. لقد انضمت الكاميرون إلى اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وحماية النساء والفتيات في حالات الصراعات المسلحة، وكذلك إلى معظم الصكوك المتصلة بحقوق الإنسان. وهي من بين الدول الموقعة على النظام الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وتستعد للتصديق عليه.

وبناء على ذلك فإنه من دواعي الاغتباط البالغ لنا أن نرحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2002/1154. وتستعرض التوصيات الواردة في التقرير الاستراتيجيات التي يلزم تنفيذها لتعزيز الشراكة بين الرجال والنساء من أجل تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد.

وقد اضطلعت حكومة الكاميرون مع بلدان وسط أفريقيا بدور نشيط في إعداد المقترحات التي وردت في هذا التقرير. وبناء على مبادرة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بقضايا الأمن في وسط أفريقيا، عقد اجتماع تشاوري في مدينة دوالا في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ حول موضوع المساواة والتنمية: مشاركة المرأة في وسط أفريقيا. وقد أتاحت مشاورة دوالا تلك الفرصة لتمكين الأطراف الإقليمية الفاعلة، خصوصا النساء والمجتمع المدني، من تقديم اقتراحات قوية حول السبل والوسائل التي تكفل تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأسفرت الأعمال التي أنجزت في دوالا عن اعتماد خطة العمل الإقليمية، التي سيقوم بمتابعتها فريق يضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني. وتحدد خطة العمل تلك مجموعة من المشاكل التي تشكل الأسباب الأساسية للصراعات الدائرة في المنطقة وآثار تلك الصراعات على المرأة والآثار المرتبطة ضمن جملة أمور بتهميش النساء، والتداول غير القانوني للأسلحة، وعدم الامتثال للصكوك القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة بالنشاط الميداني.

وتدعو خطة عمل دوالا إلى اتخاذ عدد من التدابير، التي إن نفذت، لأحدثت تحسنا كبيرا في وضع المرأة فيما يتعلق بالسلام والأمن، وهي تقترح أيضا ضمن جملة أمور تنظيم حملات توعية لمكافحة حالات الإفلات من العقاب، وإعادة تنشيط شبكات النساء في وسط أفريقيا، بغية الانخراط في الأنشطة الرامية إلى تعزيز السلام في بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية، وإجراء دراسة حول الممارسات التقليدية لإدارة الصراعات، وتنفيذ برنامج للأسلحة من أجل

التنمية، وتنظيم حوار مع العسكريين وأفراد الميليشيات، وتنظيم مظاهرات سلمية لصالح السلام والأمن.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشيد باجتماع صيغة آريا الذي عقد يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ حول قضية المرأة والسلام والأمن، والذي جعل من الممكن الاستماع إلى شهادات مؤثرة بشكل خاص تتعلق بالوضع الذي عايشته بعض المشاركات في الميدان. كما أتاح ذلك الاجتماع فرصة لنا كيما نشترك في عملية تفكير متعمق مع المجتمع المدني حول السبل الكفيلة بتعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن الدور الذي تؤديه المرأة في منع الصراعات وفي التشجيع على المصالحة وفي المساعدة في إعادة بناء ما هدمته الصراعات للأسف، دور تم وصفه بوضوح وجلاء. وكان اجتماع صيغة آريا الذي رأسه الوزير لي باقتدار قد تمخض عن عدد من التوصيات المتعلقة بأمور، من بينها إدراج تدابير جنسانية محددة في ولايات بعثات حفظ السلام، ومشاركة المرأة الفعلية في مفاوضات السلام. فكل هذه التدابير تتقارب إلى حد بعيد مع التوصيات التي وردت في تقرير الأمين العام الذي يؤيده وفدي بلا تحفظ. وإنني لعلى يقين من أن هذه التدابير لو نُفذت فسوف تقود إلى إحراز تقدم حقيقي لصالح المرأة ومزيد من التقدير لدورها، وبالتالي إلى مشاركتها الكاملة والتامة في تعزيز السلم والأمن.

أستأنف مهامي الآن رئيسا للمجلس، أعطي الكلمة لسعادة السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، بتنظيم هذه المناقشة، وأن أشكركم على دعوتي للمشاركة فيها.

ومن عاش منا الحروب فإنه يعرف آثارها الفظيعة. وإذا كانت النساء والفتيات يعانين ويلاتها كما يعانيها بقية السكان، فهن مستهدفات أيضا لأشكال معينة من العنف والاستغلال تشمل العنف والاستغلال الجنسيين. ثم إن حاجاتهن وإمكاناتهن للإسهام توضع عموما على هامش الجهود الرامية إلى منع الصراعات المسلحة أو استعادة السلام وإعادة بناء الاقتصادات والمجتمعات.

وقد أسفر نظر مجلس الأمن في موضوع المرأة والسلام والأمن قبل عامين، عن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وهو علامة على طريق الاعتراف بأهمية مشاركة المرأة الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن. كذلك جرى التسليم بضرورة زيادة دور المرأة في إدارة الصراعات وفي عمليات حفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات اعترافا صريحا. كما أن الدراسة والتقرير والتوصيات التي قدمها الأمين العام والتي طالب بها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والمعروضة الآن على مجلس الأمن تشكل خطوة بالغة الأهمية للأمام، فيها تحليل هام ومقترحات للعمل.

وإذا كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تناول المسألة الحيوية المتعلقة بالشواغل الاقتصادية والاجتماعية والمتصلة بحقوق الإنسان من منظور مجلس الأمن، فهذا التقرير عن المرأة والسلام والأمن يتناول تلك القضايا بطريقة كلية توفر منظورا أكثر اتساعا. ولقد ظللنا، نحن في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ننتظر بشغف أن نرى تقرير الدراسة الذي يتطلب في رأيي عملا من الدول الأعضاء ومن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وأشيد بالعملية التشاركية في إعداد دراسة الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن وتنسيقها البارع من السيدة أنغيلا كينغ، المستشار الخاص للأمين العام لقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة. كما أعرب عن شكري للسيدة كارولين هانان لإسهامها المهم. فأنا أفهم أن دراسة صندوق الأمم

المتحدة الإنمائي للمرأة عن هذه القضايا نفسها (التي كانت محظورة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢) والتي توختها المديرة التنفيذية، السيدة نولين هيزر، وأعدها خبراء مستقلون توفر معلومات تكميلية إضافية وتوصيات للعمل.

وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه من هذا العام القرار ٢٠٠٢/٢٣ بشأن إدراج منظور جنساني في كل السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. فقد طالب المجلس بالعمل على كل الصعد، من الدول الأعضاء وكل العناصر الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، وقرر تكثيف جهوده لكفالة أن يصبح إدماج المنظور الجنساني جزءا أساسيا من كل الأنشطة في عملها وعمل هيئاتها الفرعية. ويستند هذا إلى النتائج المتفق عليها والتي اعتمدها المجلس في عام ١٩٩٧، وهذه نتيجة واضحة لقرار إدراج بند فرعي بانتظام عن هذا الموضوع في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ٢٠٠٢/٢٣ عدة عناصر أساسية لإحراز تقدم في إدماج منظور جنساني، تردد صداها تماما في مناقشات اليوم. وهي تشمل أولا، تحديد المساواة بين الجنسين عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة عموما، فهذه قضية مشتركة بين مجالات كثيرة في السياسات؛ وثانيا، التشديد على ضرورة إشراك المرأة في التخطيط واتخاذ القرارات وعمليات التنفيذ على كل الصعد؛ وثالثا، التشديد على الصلة بين حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ ورابعا، الاعتراف بأن الرجل والمرأة يتأثران غالبا بشكل مختلف من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والاعتراف بضرورة أن تتناول السياسات هذا الأمر؛ وخامسا، توفير البيانات والمؤشرات التفاضلية بين الجنسين باعتبارها عناصر ضرورية للتحليل الدقيق.

صحيح أن التفاهم والالتزام بالمساواة بين الجنسين وبإدراج المنظور الجنساني قد تزايدا بقدر كبير. غير أنه تبقى قيود كثيرة موجودة تشمل الارتباك في المفاهيم وعدم كفاية تفهم الصلات في مجالات العمل المختلفة والثغرات في القدرة على تناول القضايا الهامة عقب تحديدها.

إن التقرير والتوصيات المعروضة علينا اليوم عن المرأة والسلام والأمن إسهام كبير، إذ هي توضح النتائج والتحديات والإجراءات الهامة الضرورية في هذا المجال المهم. وكما قال الأمين العام، فإن "التنمية المستدامة لن تتحقق دون المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة من النساء والرجال" (S/2002/1154، الفقرة ٦٨). وبوسعي أن أطمئنكم إلى أن مناقشاتنا اليوم في مجلس الأمن ذات أهمية خاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد. فالنتائج الهامة عن المرأة والسلام والأمن تمثل فيما تمثل مبادئ توجيهية قيِّمة للفريق الاستشاري المخصص الذي أنشأه المجلس حديثا لغينيا - بيساو.

إن السلام والأمن والشؤون الاقتصادية والاجتماعية ليست مترابطة فحسب. فمن المهم أن ندرك أنهما وجهان مختلفان لعملة واحدة، وأحد وجهي العملة هو المرأة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثلة الدانمرك. فأدعوها لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة

الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

ونحن نقدِّر عودة هذه القضية الهامة إلى جدول أعمال مجلس الأمن، ونرحب بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن.

لقد عرضتُ في بياني أمام مجلس الأمن في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ آراء الاتحاد الأوروبي بشأن الصراعات وعمليات حفظ السلام ومسألة الجنسين. وعلى أساسها قدمتُ حينها بعض المقترحات العملية للنظر فيها في الدراسة عن المرأة والسلام والأمن. وتقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم يبرز النتائج الهامة التي توصلت إليها الدراسة، ولذا فمن الملائم لنا أن نقدم بعض التعليقات على هذا التقرير.

اسمحوا لي أولا أن أتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام وهيئة موظفيه على التقرير الممتاز. وتقدم نقاط العمل الـ ٢١ بعض التوصيات العملية جدا التي يمكن تنفيذها. وحينما تنفذ، ستضمن تحقيق تقدم صوب المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والرجال في جميع مراحل عمليات حل الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام وإعادة البناء. ويدعم الاتحاد الأوروبي بشدة حقوق الإنسان للجميع ويرحب ويوافق موافقة تامة على توصيات الأمين العام فيما يتعلق بحقوق الإنسان للنساء والفتيات.

واسمحوا لي أن أبرز أربع نقاط إيجابية بصورة رئيسية من التقرير يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي إبرازها في اجتماع اليوم، وأخرى أقل إيجابية. أولا، يؤيد الاتحاد الأوروبي الاقتراح بالإدماج التام لمنظور الجنس في تخطيط عمليات السلام وفي ولاياتها وفي جميع مراحلها. وسيتطلب ذلك أدوات ملائمة مثل المبادئ التوجيهية وبرامج التدريب. وفي هذا السياق، يسعد الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ أن إدارة عمليات حفظ السلام تطور أدوات جادة للمساعدة في دمج منظور الجنس في العمل اليومي لجميع مكونات البعثات. ومع وضع هذا في الاعتبار، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تلقي دليل عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد الذي طال انتظاره والمتضمن لفصل بشأن دمج منظور الجنس.

ثانيا، نود أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لإنشاء مكاتب أو مراكز تنسيق نوع الجنس وأن يقدم لها الدعم الضروري. ومن شأن ذلك الدعم أيضا أن يعني الدعم التقني في إدارة عمليات حفظ السلام بإنشاء مركز تنسيق مثلما أوصت اللجنة الخاصة بشأن عمليات حفظ السلام. ولذلك، نود أن نحث الأمين العام على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إنشاء قدرة مراعاة الجنسين في إدارة عمليات حفظ السلام.

ثالثا، نأسف للافتقار المستمر لتوازن الجنسين في جميع جوانب عمليات حفظ السلام ولكننا نلاحظ بارتياح أن الأمين العام سيبذل جهدا أكثر تصميما على زيادة تعيين النساء على مستويات ممثلات خاصات وممثلات خاصات مساعدات. وستواصل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترشيح إناث مؤهلات للخدمة في مثل هذه المناصب.

رابعا وأخيرا، نعتبر نتائج التقرير فيما يتعلق بإدراج الجنود من النساء والفتيات والأطفال في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج بمثابة دروس مهمة تعلمناها. ويجب النظر فيها بعناية فيما يتعلق بجميع البعثات في المستقبل حيث يجب وضع وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن هناك نقطة أقل إيجابية في التقرير. وهي الافتقار إلى إشارة إلى نشرة الأمين العام بشأن تقيد قوات الأمم المتحدة بالقانون الإنساني الدولي (ST/SGB/1999/13). وتلك النشرة تتضمن بعض الفقرات الجيدة المتعلقة بنوع الجنس، ونرى أنه ينبغي لجميع العمليات العسكرية للأمم المتحدة أن تعمل طبقا للنشرة.

وفي اجتماع المجلس في شهر تموز/يوليه، قدمت معلومات عن مؤتمر بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية بشأن المرأة في عمليات السلام. ومن المقرر أن ينعقد المؤتمر في شيلي في بواكير شهر تشرين الثاني/نوفمبر وستشترك فيه أطراف رئيسية من بلدان أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي. ومن دون شك، سيكون تقرير الأمين العام ووجهات نظر مجلس الأمن محل مناقشات مكثفة، وسيتم التركيز على جزء التقرير المتعلق بالتنفيذ.

وهذا يفضي بي إلى نقطتي الأخيرة. سنتطلع جميعا إلى الحصول على التوجيه في الطريق المؤدي إلى الأمام في تقرير الأمين العام وفي توصيات مجلس الأمن. ولكن المشاركة الكاملة والمنصفة للنساء في عمليات السلام هي مسؤولية جهات أخرى كثيرة – الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وجهات أخرى.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى القيام بالعمل الموكل إليهم. ونأمل أن يناقش مجلس الأمن بعناية التوصيات التي قدمها الأمين العام من أجل حماية النساء في حالات الأزمات وتعزيز دورهن في عمليات السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة إلى المتكلم التالي على قائمتي، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني أعتزم تعليق الجلسة في الساعة ١٨/٠٠.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل ليختنشتاين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويناويسير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): بوصفنا من المؤيدين المتحمسين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نرحب بالدراسة التي أجريت وبالتقرير (S/2002/1154) المرأة والسلام والأمن الذي وضع تنفيذا لذلك القرار. ونتطلع أيضا إلى تقييم الخبراء المستقلين لتأثير الصراعات المسلحة على المرأة وعلى دور المرأة في بناء السلام، وهو جزء مهم مكمل لجهود الأمين العام.

ونرحب بما نتصوره خيطا مشتركا يمر خلال توصيات الدراسة – أي التركيز على ضرورة أن تشارك المرأة بفعالية في جميع عمليات اتخاذ القرارات السياسية والقضائية والاقتصادية والعسكرية والعمليات الأخرى على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

ومن دون مشاركة المرأة، التي تتأثر بصورة غير متناسبة بالصراعات المسلحة ولا تشترك بصورة متناسبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالصراعات المسلحة، لا يمكن تحقيق سلام أو حفظه أو بناؤه بصورة فعالة أو القيام بإعادة البناء بعد الصراعات أو التوصيل الفعال للمساعدة الإنسانية. لئن كان من المهم أن يعلم الجميع – الرجال والنساء على حد سواء – بمسائل نوع الجنس المتعلقة بالصراعات المسلحة، ولئن كان الرجال أيضا قادرين على اعتماد نُهج للسلم والأمن تراعي منظور الجنس، تبقى الحقيقة أن عملية صنع القرار ستظل في يد الرجال، والأكثر من ذلك، أنها ستظل غير فعالة إذا اتخذت القرارات بالنيابة عن المرأة عوضا عن اتخاذها بمشاركتها الفعلية.

وإزاء هذه الخلفية نشعر بسعادة شديدة لأن الدراسة بشأن المرأة والسلام والأمن تناشد المجتمع الدولي تحديد المبادرات غير الرسمية للمرأة بشأن بناء السلام وتقديم دعم تقني ومالي من أجل إنشاء آليات لتوجيه حصيلة مثل هذه المبادرات إلى عمليات سلام رسمية، بما في ذلك مفاوضات المسار الثاني. ونؤمن بأن ذلك يشكل نهجا واقعيا ومفيدا للمساعدة في إدماج خبرات المرأة في المهمة الثقيلة، مهمة خلق السلام.

لقد ظلت ليختنشتاين منذ سنوات، تؤيد جهود إحداث تغيير في التمثيل الأقل من العادل للمرأة في مناصب الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين. ولذلك فنحن

مسروررون لأن الدراسة المطروحة أمامنا تعطي هذا الأمر الاهتمام الذي يستأهله، وهو أمر بالفعل شديد الأهمية ونأمل تحقيق تقدم سريع في هذا المجال، وبالطبع سيكون ذلك بمساعدة الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة، يمكن لشغل نساء لمناصب ممثلات ومبعوثات خاصات أن يترك أثرا حفازا، ولذلك يجب أن يصبح تعيين المرأة في مثل هذه المناصب أولوية عالية.

تحدد دراسة الأمين العام بوضوح الحاجة إلى إجراء قانوني دولي لمكافحة العنف ضد المرأة وخاصة في حالات الصراع المسلح. والمحكمتان المخصصتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، اللتان أنشأهما مجلس الأمن، ساعدتا إلى حد كبير على إنشاء إطار قانوني دولي. ونحن نعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها حجر الزاوية لهذا الجهد الدولي الآخذ في الظهور لمكافحة الإفلات من العقاب، ستسرع خطى التقدم المحرز في مكافحة العنف ضد المرأة. ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والوثائق المكملة له يحتويان على أحكام مفصلة تجرم العنف القائم على التفرقة الجنسانية والعنف الجنسي اللذين يرتكبان في سياق جرائم حرب، أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية.

وبينما ستكون القضايا المنفردة المعروضة أمام المحكمة الجنائية الدولية التي تطبق الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي هامة في توفير التعويضات للضحايا وفي التقدم بالقانون على المستوى الدولي، ربما ستكون الجهود الجاري بذلها لوضع تعاريف تلك الجرائم وإدخالها في التشريعات الوطنية وتطبيقها في المحاكم الوطنية أكثر أهمية. وتلك الجهود تشجعها الحوافز القانونية والسياسية التي توفرها المحكمة للدول للتحقيق في تلك الجرائم نفسها والمحاكمة على ارتكابها. وذلك يجعل التصديق السريع على النظام الأساسي من جانب أكبر عدد ممكن من الدول ضروريا. وما من أحد، بصرف النظر عن دوافعه أو وضعه أو جنسيته يمكن أن يسمح له بأن يتمتع بالإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم عنف جنسي أو عنف قائم على التفرقة الجنسية.

لقد أيدت ليختنشتاين دائما الجهود الرامية إلى القضاء على الإفلات من العقاب، ونحن لا نزال ملتزمين بشكل خاص بضمان اتباع نهج قائم على المنظور الجنساني في إدارة العدالة الدولية. ومما له أهمية قصوى مشاركة المرأة، على أعلى مستويات الإدارة القضائية، كقاضيات، ومدعيات عامات وشاغلات مناصب رسمية أخرى بالمحكمة. ويسرنا بشكل خاص أن جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية اعتمدت إجراء بتنفيذ متطلبات نظام روما الأساسي بأن تضع الدول في اعتبارها ضرورة التمثيل العادل للمرأة والرجل عندما ينتخب القضاة. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لدعوة الدول لضمان ترشيح عدد كاف من النساء في أول انتخاب لقضاة تجربة جمعية الدول الأعضاء، في شباط/فبراير.

ونحن ملتزمون بفكرة أن التقدم بحقوق المرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم بالسلم والأمن. والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفر للمجتمع الدولي أداة إضافية لتطبيق هذه الفكرة تطبيقا عمليا، تكمل الصكوك القانونية الأساسية مثل الاتفاقية الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها المكملة، وأيضا نظام روما الأساسي. وبالتالي، من الواضح أن المعايير وضعت وأننا جميعا نواجه الآن مهمة تطبيق تلك المعايير وضمان تنفيذها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل فيجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب المجلس بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية بالنيابة عن مجموعة دول محفل جزر المحيط الهادئ: استراليا، بابوا غينيا الجديدة، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا، وبلدي فيجي، وكذلك بالاو.

إن الدراسة المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتقارير الأمين العام ذات الصلة تعزز خبراتنا بشأن الأبعاد الجنسانية للصراع. وهي تؤكد، على وجه الخصوص، حقائق بشأن النساء والفتيات باعتبارهن الضحايا الرئيسيين الأكثر ضعفا للصراع، وعلى وجه الخصوص العنف الجنسي. كما أنها توضح أننا لا يمكننا أن نتجاهل بعد الآن إسهامات النساء والفتيات في كل مراحل حل الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وعمليات إعادة البناء.

لما كانت ساحة الصراعات قد تحولت، إلى حد كبير، إلى داخل الدول، أصبح الأثر النفسي للصراعات أكثر حدة بتصور الدولة على أنها المرتكبة لأعمال الصراع، مما يجعلها غير قادرة على الدفاع عن مواطنيها أو حمايتهم. وهذا الجانب الجديد للتعددية، الذي ظهر في العقود الأخيرة، يتطلب تدخلات ملائمة.

إن النساء في منطقتنا لهن تاريخ طويل من الاهتمام النشيط بالسلم المستدام الذي لا يزال مستمرا اليوم، كما تبين الدراسة التي توثق جيدا الدور الوسيط الناجح الذي اضطلعت به النساء خلال الصراع في بوغنفيل، إحدى قصص نجاح الأمم المتحدة في بناء السلام. وفي هذا الصدد، حظيت مبادرات السلام الصادرة عن وكالة ليتانا نيهان لتنمية المرأة بالتقدير من صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة لعام ٢٠٠٠، بأن منحها جائزة سلام الألفية للمرأة، وبالمثل فإن النساء في فيجي وفي جزر سليمان ما زلن يضطلعن بأدوارهن كصانعات سلام خلال أوقات الأزمات في بلديهن. وعلى المستوى الإقليمي، ما فتئت شبكة متنامية لجماعات نسائية ولأنشطة غير رسمية تدعم جهود السلام في منطقتنا.

ومجموعتنا تقدر الحاجة الراهنة لنقل تلك الأنشطة غير الرسمية إلى الساحة الرسمية لبناء السلام، والتفاوض وصنع القرار في آليات منع نشوب الصراعات المسلحة، والإنذار المبكر وعمليات السلام. عندئذ فقط يمكن للتغييرات في الأدوار التي يقوم بها المفهوم الجنساني على المستوى الصغير أن تصاحبها تغييرات مماثلة في النفوذ السياسي أو التنظيمي. والنجاح المعلن في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام الوليدة في تيمور الشرقية مشجع، كما هو الحال بالنسبة للالتزام السياسي للمجتمع الدولي بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبتدخلات ملائمة يمكن في نهاية الأمر أن تتحقق العلاقات الاجتماعية المنصفة المواتية لبناء السلام ومنع الصراع في مجتمعات ما بعد الصراع.

ونرحب بتوصيات الأمين العام تحت هذا البند، ونؤيد استعراضه السنوي فيما يتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كفرصة لتحديد المبادرات والنتائج الإيجابية لاشتراك المرأة في عمليات السلم والأمن والبناء عليها. وخلال تلك العملية، نأمل أن نرى تقدما إيجابيا بنّاء في تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في التقرير الحالي للأمين العام (S/2002/1154).

والأمم المتحدة بدورها، بحاجة إلى تحقيق أهدافها للتقدم بوضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي لتكون المثل الذي يحتذى به. وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح التزام الأمين العام بوضع أهداف محددة بتعيين نساء ممثلات خاصات ومبعوثات خاصات من أجل النهوض بحفظ

السلام، والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام وصنع السلام. وتدل التجربة في إدارة عمليات حفظ السلام، منذ تموز/يوليه ٢٠٠١، على أن القيمة الكاملة لقاعدة بيانات أخصائيي نوع الجنس تتوقف على الدعم العملي الذي تقدمه الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم الآن تعليق الجلسة حتى الساعة ١١/٠٠ من يوم غد، الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٨/٠٥